جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

دراسة حالة ملبنة – ولاية تيارت –

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد و تنمية

إعداد الطالبة:
حشلاف أسماء

الأستاذ المشرف:
أ. بوعلام بوحركات

نوقشت وأنجزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2015– 2016

كلمة شكر

نشكر المولى عز وجل وهو المستحق للحمد و الثناء على فضله ونعمه التي أكرمنا بها .

يشرفنا أن نتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذنا الفاضل المحترم بوعلام بوحركات الذي تعهد هذا البحث وأفادنا بالنصائح و التوجيهات.

إلى كل أساتذتنا الأفاضل الذين جمعتنا بهم حلقات العلم منذ أول خطوة خطوناها إلى رحاب الجامعة، فلهم منا الشكر الجزيل على ما بذلوه من مجهودات وتنويرهم عقولنا بما حضوا به من علم.

كما لا ننسى زملائنا الذين شجعونا على انجاز هذا البحث

فشكرنا يشمل كل من حفزنا وشجعنا ولو بكلمة طيبة من أجل مواصلة البحث والدراسة راجين من المولى عز وجل أن يجازيكم عنا أفضل الجزاء.

إهداء

إلى كل من نأمل رضاهما أبي حبيبي وأمي الحبيبة مع كل الحب والتقدير.

إلى قرة عيني وحبيبي *محمد عبد الرزاق*

إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية وأخص بالذكر الأستاذ المشرف على مساعدتي في اتمام هذا العمل، وبالأخص الأستاذ *ستي حميد*.

إلى كل أخواتي الحبيبات

إلى اخوي """"بن عامر، عبد الناصر"""".

إلى كل صديقاتي.

إلى كل من رافقني أثناء انجاز هذا البحث المتواضع من قريب وبعيد.

الفهرس

كلمة شكر

مقدمة 02

الفصل الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

مقدمة 06

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي وأهدافه وخصائصه 07

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة وخصائصها 07

المطلب الثاني: أسباب تخلف القطاع الزراعي 11

المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي 13

المبحث الثاني: السياسات الفلاحية في الجزائر 16

المطلب الأول: السياسة الفلاحية قي ظل التسيير الذاتي 16

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية 17

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة 1981/1980: 18

المطلب الرابع: برنامج الدعم الفلاحي في الجزائر 20

المبحث الثالث: القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح 25

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر 25

المطلب الثاني: سبل نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي في الجزائر 27

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر 29

خلاصة الفصل 33

الفصل الثاني: المؤسسات الاقتصادية ودورها في عملية التنمية

مقدمة 35

المبحث الأول: ماهية وخصائص المؤسسات الاقتصادية 36

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية 36

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية 37

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية 37

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية: 40

المطلب الأول: تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار القانوني 40

المطلب الثاني: التصنيف الاقتصادي للمؤسسة 40

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب معيار الحجم 41

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية 43

المطلب الأول:المؤسسات الغذائية و القطاع الفلاحي 43

المطلب الثاني : العلاقة بين القطاع الفلاحي والمؤسسات المالية 45

المطلب الثالث: دور التسويق في القطاع الفلاحي 47

خلاصة الفصل 49

الفصل الثالث: دراسة حالة ملبنة سيدي خالد –ولاية تيارت–

تمهيد 51

المبحث الأول: تعريف الملبنة والمعيقات التي تواجهها وحلولها 52

المطلب الأول: تقديم الملبنة 52

المطلب الثاني: الموعوبات التي تعيق المؤسسة المختصة في إنتاج الحليب وحلولها 57

المبحث الثاني: أفاق الملبنة ومساهمة القطاع الفلاحي فيها 60

المطلب الأول : الأفاق المستقبلية للملبنة 60

المطلب الثاني:مساهمة القطاع الفلاحي في الملبنة 60
خلاصة الفصل 65
خاتمة 67
قائمة المصادر والمراجع..... 71
قائمة الجداول والأشكال 74
الملاحق

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحيوي لأي اقتصاد والمحرك للقطاعات الأخرى في شتى الميادين الفعالة في عملية التنمية ،إذ يرى بعض الاقتصاديين انه من بين العوامل التي ساعدت الدول المتقدمة في وصولها إلى مراكز متقدمة في عملية التنمية استعمالها للمناهج العلمية في الزراعة، و الذي يؤدي إلى الرفع في الإنتاجية والتنسيق بين الفلاحة و القطاعات الاقتصادية الأخرى .مما جعل القطاع الفلاحي يلقى اهتماما كبيرا من الدول المتقدمة حيث انصب التركيز على ضرورة خلق ترابط بين تنمية القطاع الفلاحي وتنمية القطاعات الأخرى، ولذلك انتهجت البلدان النامية نهج البلدان المتقدمة وعلى رأسها الجزائر وذلك من خلال تبني سياسات و استراتيجيات بعد استقلالها في مجال تنمية القطاع الفلاحي في طيات هذه الاستراتيجيات نجد تنظيمات قانونية بدءا من قطاع التسيير الذاتي إلى مرحلة تطبيق برامج الدعم الفلاحي.

الإشكالية :

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في دعم وإمداد المؤسسة الاقتصادية بشتى أنواع المواد الأولية المساهمة في العملية الإنتاجية؟

وعليه من خلال هذه الإشكالية العامة لا يسعنا إلا إن نطرح بعض الأسئلة الفرعية والتي من خلال الإجابة عليها يمكن إن تبين لنا أهمية هاته الدراسة:

-ما مكانة القطاع الفلاحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني ؟

-في ماذا تتمثل السياسات الفلاحية في الجزائر؟

-ما مدى تكامل وتلاحم القطاع الفلاحي مع قطاع الصناعات الغذائية والمالية والتسويق؟

فرضيات البحث:

-إن للقطاع الفلاحي دورا فعالا في المؤسسات الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال السياسات التي سطرتها الدولة .

-إن للفلاحة مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري نظرا للإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها .

–توجد علاقة قوية بين المؤسسات الاقتصادية والفلاحة والاقتصاد عامة حيث لها اثر كبير على إحداث التنمية.

أسباب اختيار الموضوع:

-نظرا لما للفلاحة من أهمية ودور استراتيجي في عملية التنمية .

-قلة الدراسات و البحوث التي تتناول موضوع الفلاحة وقلة الاهتمام بها بالرغم من كونها قطاع استراتيجي -نظرا لما تفتقره المكتبات الجزائرية من بحوث التي تتناول مواضيع عن الفلاحة كان لابد في الخوض في هذا المجال حتى يمكن طرح إضافة علمية .

-المكانة الرائدة والكبيرة لدى الدول المتقدمة كونه قطاع مهم من اجل النهوض بالتنمية.

أهمية البحث:

هذه الدراسة يمكن إن تقدم إضافة للطالب وتقدم إثراء للموضوع محل الدراسة كون موضوع الفلاحة يفتقر إلى الدراسات وتسليط الضوء على بعض الخبايا الموجودة في القطاع الفلاحي كدور منتجاته التي تعتبر كمادة أولية للقطاع الفلاحي.

أهداف الدراسة:

محاولة معرفة الأفاق والبرامج التي انتهجتها الدولة في القطاع الفلاحي من خلال معرفة ما مدى مساهمته في المؤسسات الاقتصادية وتحديد مختلف المشاكل والعراقيل وإيجاد الحلول اللازمة لذلك مع التأكيد على مدى مساهمتها في التنمية.

حدود الدراسة:

تم التطرق في الجانب النظري إلى تطور القطاع الفلاحي في الجزائر عقب الاستقلال إلى سنة2007 أما الدراسة الميدانية فكانت خلال شهر جانفي من سنة 2016 .

المنهج المستخدم:

لقد استعمل المنهج التاريخي وذلك من خلال دراسة المراحل التاريخية لتطور القطاع الفلاحي في الجزائر والمنهج الوصفي التحليلي والذي اعتمدنا عليه في دراستنا الميدانية لأننا استعملنا جداول وتحليلات.

أدوات الدراسات السابقة:

وتجدر الإشارة هنا إلى أهم الأدوات المستخدمة في دراستنا المراجع والمصادر المختلفة والمتعلقة بمساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر فضلا على الاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولنا بعض محاور دراستنا كاستخدام مذكرات الماجستير و الدكتوراه ومجموعة من الكتب والملتقيات والمجلات والجرائد الرسمية وبعض المعلومات المتحصل عليها من طرف المؤسسة في دراستنا التطبيقية للمذكرة.

صعوبات البحث:

لا يمكن لأي دراسة أو بحث إن يخلوا من الصعوبات والمشاكل التي تواجه الباحث في إعداده وفيما يلي بعض الصعوبات التي واجهتني في إعداد البحث :

-قلة المراجع والمصادر التي تناولت موضوع القطاع الفلاحي خاصة في الجزائر.

-عدم توفر المعلومات الكافية في المواقع الالكترونية.

-صعوبة الحصول على المعطيات والمعلومات من الجهات المختصة .

-مشكلة تحفظ المسؤولين وسريتهم في إمدادهم للمعلومات المتعلقة بالمؤسسة (فيما يخص الجانب التطبيقي).

-تداخل مفهوم الفلاحة و الزراعة حيث انه يعتبر قطاع نفسه في الجزائر عكس البلدان المتقدمة.

عرض خطة البحث:

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع ارتأينا إن نقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث خصصنا الفصل الأول التعرف على القطاع الفلاحي وأهميته و السياسات التي انتهجتها الجزائر عقب الاستقلال وصولا إلى تطبيق برنامج الدعم الفلاحي ،والتعرف على واقع الجزائر الذي تشهده في ميدان الفلاحة ومدى مساهمة هذا الأخير في تحقيق التنمية في البلد .أما فيما يخص الفصل الثاني :

أخذنا نظرة شاملة عن المؤسسات الاقتصادية من حيث الخصائص والأهداف ومعايير تصنيفها، ومدى ارتباطها بالقطاع الفلاحي ، ودعم هذا الأخير للمؤسسات الغذائية و المالية ودور التسويق في القطاع الفلاحي ،أما الفصل الثالث فقد تناول دراسة حالة تمكنا من خلالها أن نبين دور القطاع الفلاحي في المؤسسة إنتاج الحليب.

الفصل الأول

القطاع الفلاحي في الجزائر

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات أي دولة باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، لذلك تحتل مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية نظرا لأهميتها والخصائص التي تتميز بها عن باقي القطاعات، وهذا ما جعل الجزائر غداة الاستقلال، تعتني بهذا القطاع وتسعى لإصلاحه من خلال عدة سياسات وبرامج لتنمية هذا القطاع الفعال حتى تصل إلى المستوى المرغوب فيه ولقد كان لهذه السياسات وبرامج الإنعاش أثر إيجابي على القطاع خاصة وعلى تطوير مسار التنمية الاقتصادية عامة، لتوضيح ذلك تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث: تناولنا في المبحث الأول ماهية القطاع الفلاحي وأهدافه وخصائصه، أما فيما يخص المبحث الثاني فتحدثنا عن السياسات الفلاحية في الجزائر من سنة 1963 إلى غاية 2007. و في المبحث الثالث درسنا القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح.

المبحث الأول: ماهية القطاع الفلاحي وأهدافه وخصائصه:

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة وخصائصها:

أولا: تعريف الفلاحة:

إذا أخذنا الفلاحة بمفهومها اللغوي أو الاصطلاحي، فإننا نجدها مشتقة من الكلمتين (agrée) وتعني الحقل أو التربة وكلمة (Culture) تعني العناية، وعلى هذا يمكن القول أن الفلاحة هي العناية بالأرض، فالفلاحة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كخدمة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية وتربية الحيوانات وذلك للحصول على متوجات حيوانية كالحليب وتربية الدواجن والنحل وغيرها.

فالفلاحة هي علم وفن ومهنة ومهارة للموارد الأرضية، وأنها ليست بطريقة من طرق الحياة للحصول على العيش، فهي قطاع من القطاعات الفعالة.[1]

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعية مختلفة وعليه تعتبر الفلاحة حقلا واسعا من الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة...

حيث أصبحت الفلاحة لا تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة والأرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور وأدوية.

وتعرف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة يركز عن المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

[1] قموز سيد أحمد، **التأمين الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق**، رسالة ماجيستر علوم اقتصادية وتجارية وتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2015/2014، ص 30.

وزرع ونحو أما التعريف الحديث للفلاحة يضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية، غير أننا نلاحظ أن كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء. [1]

إن الزراعة تضم جميع الأنشطة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان.

والفلاحة عند ابن العوام هي فلاحة الأرض والحيوان وفلاحة الأرض هي الغالب والمسيطر وتعني القيام بشؤون الأرض من حرث ذلك. [2]

ثانيا :خصائص الفلاحة:

1–ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة :

تتميز الزراعة بارتفاع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية وذلك مقارنة بغيرها من النشاطات الأخرى، إذ يعتبر البعض قيمة الأرض وما عليها من المباني من 70% إلى 75% وعليه فإن النشاط الزراعي يختلف عن غيره من النشاطات الأخرى بميزة كون الأرض العامل الأساسي في الإنتاج وما يتبع ذلك من خصائص اقتصادية، فالأرض عنصر غير مرن طالما أن مساحة الأرض الصالحة للزراعة محدودة كذلك تبقى عملية تحويل الأراضي الأخرى إلى أراضي صالحة للزراعة محدودة بعدة عوامل منها عوامل مالية. كما أن كون الأرض العنصر الأساسي في الانتاج الزراعي ينشأ ظروفا معينة كارتفاع نسبي للتكاليف الثابتة التي يتحملها المنتج على المدى القصير.

2–العشوائية:

العشوائية إذا كان الإنتاج الفلاحي يتميز بالموسمية، كما ذكرنا فهو عدة عوامل عشوائية تجعله متغيرا من ناحية العرض، فقد يكون الإنتاج وفيرا في موسم ما لكن تدخل بعض العوامل الطبيعية التي تخرج عن إرادة الإنسان تجعل هذا الإنتاج لا يسوق ومن بين هذه العوامل الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحشرات الضارة والأمراض الطفيلية التي تصيب الزراعة. [3]

---

[1]. عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص ص17ـــ19.

[2]. هلا محمد غسان قصقص، **ابن العوام وكتاب الفلاحة**، كلية الفنون الجميلة، جامعة دمشق، سوريا، 2013/04/23، ص ص 07-08.

[3]. عمر شعبان، **تشكل أسعار المنتجات الفلاحية**، رسالة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988/ 1989، ص 96.

3-موسمية الإنتاج الزراعي ومحدودية التحكم في حجمه ونوعيته:

يختلف عن الإنتاج في الصناعة والذي يستمر بصورة دائمة[1] طوال السنة وهذا تحت الظروف المعتادة في حين أن الطلب على المحاصيل الزراعية يتميز بالاستمرار على مدار السنة ويترتب على هذه الخاصية وجود ظاهرة البطالة الموسمية وكذلك موسمية الدخل خصوصا إذا كان الإنتاج الزراعي يقوم أساسا على التخصص في الإنتاج.

4-ضخامة التقلبات السعرية السوقية:

يتبين مما سبق أن الزراعة تتسم بضخامة تقلباتها السعرية السوقية خاصة عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى ويرجع ذلك إلى ضعف مرونة العرض ومرونة الطلب للمنتجات الزراعية وعلى الرغم من ذلك يظهر كأنه بيع تحت ظروف سوق تنافسية كاملة، إلا أنه غالبا ما يتحول ونتيجة إلى طبيعة النشاط الزراعي التسويقي إلى سوق احتكار من قبل منظمي السوق كما أن هناك عوامل متعددة تأثر على تذبذب الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية وطرق ومكان بيعها وطريقة تسويقها وتعبئتها.

5-ارتباط العمل الزراعي بالمعيشة الريفية:

تعتبر الزراعة إحدى سبل الحياة وعليه فإن هناك ارتباط وثيق بين العمل المزرعي والمعيشة الريفية بمعنى أن مترل الفلاح ومزرعته يمثلان وحدة إنتاجية واحدة يصعب الفصل بينهما. فكثير من العمليات الزراعية يتم إعدادها بالمترل كما يعتمد المزارع بصفة أساسية على أفراد أسرته كمصدر لعنصر العمل الإنساني الذي يحتاجه للمزرعة.

6-صعوبة تحديد التكاليف الزراعية:

هنا يصعب تحديد تكاليف المنتجات الزراعية بحيث تتصف معظم هذه المنتجات بالمشتركة كالقمح واللحم والصوف، إضافة إلى أن عملية تدريج المنتجات يعني وجود منتجات وعمليات إنتاجية واحدة ويصعب التميز أو الفصل بينها، حتى نهاية مرحلة الإنتاج والتي تعرف بنقطة الاشتقاق وتضم المنتجات المشتركة منتجات رئيسية وأخرى ثانوية أقل من حيث الأهمية والقيمة (مثلا اللحم منتوج أساسي والصوف منتوج ثانوي)

[1]. هادف عبد الله، **واقع تسويق المنتوج الفلاحي في الجزائر**، رسالة ماستر، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2012/2011، ص ص 04- 05.

7-ضخامة قيمة الخدمات التسويقية:

يترتب على خاصية موسمية الإنتاج الزراعي ظهور الحاجة الملحة للاستعانة بالخدمات التسويقية التخزينية كوسيلة للحفاظ على أسعارها، كما تتصف بعض المنتجات بقابليتها السريعة للتلف كالحليب وبعض أنواع الخضر والفواكه، ومن هذا فإن تخزين هذه يتطلب أماكن خاصة وتكلفة إضافية عالية، وخاصة وأن بعض المنتجات تتميز بالضخامة (كبر الحجم والوزن) بالنسبة إلى قيمتها ولا شك أن لهذه الخاصية آثار مباشرة تنعكس على الغالبية العظمى من الخدمات والوظائف التسويقية كالتجميع والنقل والتخزين وبالتالي فارتفاع تكلفتها قد يعيق في بعض الحالات تدفق هذه المنتجات من أماكن وأزمنة إنتاجها إلى أماكن وأزمنة استهلاكها. [1]

رابعا: أنواع الزراعة

نميز عدة أنواع للزراعة، من أهمها:

1- الزراعة المتخصصة: يتخصص هنا في زراعة منتج معين مثل: القمح أو القطن أو القهوة...الخ، ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من منتوج ولكن أغلبية الدخل النقدي يأتي من منتوج معين، إنتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص: تزويد الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عملية الزراعة كالحرث، الحصاد، الري...الخ، يسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد.

2- الزراعة المتنوعة: نجد في هذا النوع تنوع المنتجات من حيث النشاط (زراعي، نباتي، حيواني) من حيث عدد المنتجات (قمح، خضر، فواكه، في النشاط الزراعي، وتربية المواشي، الطيور في النشاط الثاني)، ومن فوائد هذه الزراعة نجد:

ا-المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدورات الزراعية.

ب-ضمان استغلال الأرض وتشغيل العمال طول فترة السنة.

ج -التقليل من عنصر المخاطرة نظرا لتنوع النشاط الزراعي بصورة دورية.

[1]. هادف عبد الله، **واقع تسويق المنتوج الفلاحي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 06.

3- الزراعة الواسعة: نجد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية ولكن لا تستغل على أحسن ما يرام بسبب قلة السكان أو قلة توفير عوامل الإنتاج الزراعي الحديث وغيرها في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة والجزء الآخر يترك لاستراحة الأرض وهو ما يعرف بنظام التبوير الدوري أو نظام التعاقب.

4- الزراعة الكثيفة: ظهر هذا النوع عندما ازدادت حاجة الإنسان إلى الاستقرار وارتفاع مستوى الثقافة الزراعية وتناقص الأراضي الجديدة وأخذ الفلاح في تقسيم أرضه إلى أكثر من منتوج بحيث بدأ يستعمل المخصبات والأسمدة النباتية الكيماوية والعضوية بكثافة في الأراضي الزراعية وابتكر الدورة الثنائية والثلاثية للزراعة وعلى هذا المنوال ظهر ما يعرف بالزراعة الكثيفة خاصة في الأراضي المزدحمة بالسكان وذات القيمة المرتفعة وبالتالي تنوعت المنتجات الزراعية وخف إجهاد التربة.

المطلب الثاني: أسباب تخلف القطاع الزراعي:

وبتحليل الأوضاع الاقتصادية نجد أنها لا تزال تصدق مع كثير من الدول النامية وتتجلى أسباب التخلف في القطاع الزراعي فيما يلي:

أولا- إن معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات طابع صحراوي أو صخري أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.

ثانيا:إن كثيرا من البلدان تعاني من قلة المياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها.

ثالثا: إن الكثير من الأراضي الزراعية قد تفقد خصوبتها نظرا للإهمال وسوء الإدارة فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة.

رابعا: تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي، مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض أنواع البذور وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة وما إلى ذلك.

خامسا: انعدام سياسة سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل إنتاج زراعي مربح.

سادسا:عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية.

سابعا: عدم توفير نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.

ثامنا: عدم توفير الإمكانيات أو الأموال الكافية لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي يستند منه غالبية الفلاحين بالحصول على القروض الزراعية بشروط ميسورة.

تاسعا: قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة وتسويق الإنتاج من جهة أخرى وبالنسبة للدول العربية ومنها (الجزائر) تحديدا، فقد بدأت مظاهر التخلف تلك إلى تراجع نسبي في نسب الاكتفاء الذاتي وذلك على الرغم من الزيادة الملموسة في إنتاج جميع المواد الغذائية خلال فترة الثمانينات. إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم المواد الغذائية، بل أن صورة الإكتفاء الذاتي تراجعت بنسبة كبيرة، وذلك بسبب الاعتقاد على مياه الأمطار القليلة والموسمية، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الفلاحي بصفة عامة تواضع المستويات التقنية ومعدلات الإنتاجية لمعظم المحاصيل والمنتجات الأساسية.[1]

ومما يزيد من تخلف القطاع الزراعي، وبعقد من مهمته ويزيد الفجوة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1- زيادة عدد السكان بمعدلات مرتفعة الذي يتطلب زيادة في احتياجات السكان للغذاء والخدمات الاجتماعية، كما يصاحب كذلك زيادة في السكان وزيادة سوق الطلب على العمل الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

2- محدودية الموارد المالية بسبب الجفاف مما يستلزم استخدام الموارد المائية بكفاءة.

3- ضعف المستوى العلمي والتكنولوجي.

4- التأثيرات السلبية للعولمة وما تفرضه من منافسة وحرية التجارة وانتقال عناصر الإنتاج ومنها التكنولوجيا وأرس المال والعمالة، وخصوصا مع تنامي المنظمة العالمية للتجارة وما تفرضه من اتفاقيات متعددة الأطراف.[2]

---

[1]. فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/ 2008، ص ص 52- 53.

[2]. علي عبد الرحمن علي، **الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين**، المجلة المصرية للتخطيط، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2002، ص ص 261- 262.

المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي:

1- المساهمة في الناتج الوطني

تختلف هذه المساهمات باختلاف الإمكانيات والموارد الفلاحية المتاحة من دولة لأخرى، فهناك بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية تقدر مساهمتها بأقل من 7% من الناتج الوطني وهناك بلدان اقتصادها سائر في طريق التحول (إلى نظام السوق) تتراوح نسبة المساهمة بين 7% و 25% في حين تقدر حصة الناتج الفلاحي من الناتج الوطني للبلدان التي اقتصادها قائم على الفلاحة بأكثر من 32% حتى تصل الى 64% و يرجع التفاوت بين النسب لأسباب منها تطوير القطاعات الأخرى غير الفلاحية و خاصة القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة و مع هذا يبقى الناتج الفلاحي جزء هام من الناتج الوطني حيث تقوم هذه الدول بتصدير العديد من السلع الغذائية.

2- توفير الأيدي العاملة

تعتبر الفلاحة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل خاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى وعادة يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الأخرى.

وتختلف نسبة استيعاب القطاع الفلاحي للعمالة من بلد لآخر حسب الأنظمة الاقتصادية، وفي البلدان القائم اقتصادها على الفلاحة يستوعب قطاعها من 50% إلى 93% باعتبار أن معظم السكان يقيمون في المناطق الريفية.[1]

واستخدام الأساليب الفلاحية التقليدية، أما في البلدان المتقدمة فإنها تستوعب أقل من 4% فقط من نتيجة التقدم العلمي في الفلاحة (الآلات).

3-توفير المواد الخام للصناعة:

إن الكثير من الصناعات التحويلية كصناعة (التبغ، الزيتون، المعلبات) نعتمد في إنتاجها على المواد الأولية من أصل فلاحي، ولذا فإن تطورها مرهون بإنتاج المواد الأولية للفلاحة بالمقادير والمواصفات المناسبة.

[1]. قمور سيد أحمد، **التأمين الفلاحي في الجزائر، واقع وآفاق**، رسالة ماستر ,كلية العلوم الإقتصادية وتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014/ 2015، ص 30.

4- الفلاحة مصدر للعملة الصعبة:

تساهم الفلاحة في تحصيل العملة الصعبة الناتجة عن تصدير وإحلال الكثير من المنتجات الفلاحية ولذلك فإن كثير من الدول في العالم أصبحت تطبق بعض السياسات من أجل تنمية وتطوير أهم المنتجات من أجل زيادة المبادلات التجارية، ولذلك تعتبر الفلاحة مصدرا من المصادر التي تساعد على الحد من الاستيراد.[1]

5- استخدام المنتجات الصناعية:

يقوم القطاع الزراعي باستخدام كثير من المنتجات الصناعية كمدخلات الإنتاج مثل صناعة الأسمدة والمبيدات والجرارات ومختلف الآلات الفلاحية ومن ثمة فإن تنمية القطاع الزراعي يتبعها تنمية في معظم الصناعات خاصة ما يعرف بالصناعات الزراعية.[2]

6- الحد من استيراد المواد الغذائية وصرف النفقات المتخصصة لهذا الاستيراد في مجالات أخرى كنقل التكنولوجيا أو التأطير في الميدان الفلاحي، حيث يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع، كالمنتجات النباتية (مثل الحبوب، الخضر، الفواكه، والمنتجات الحيوانية).[3]

7- الحد من الهجرة الريفية وبالتالي العمل على التوازن الجهوي بين المدينة والريف ذلك من خلال توفير معظم الخدمات الضرورية للفلاح أو العامل في الريف.

8- العمل على التخلص من التبعية والهيمنة الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التغذية، حيث أن معظم الدول النامية تعاني من النقص في المواد الغذائية الضرورية، والدول المسيطرة في هذا المجال هي الدول المتقدمة والتي أصبحت تستعمل الغذاء كسلاح تهدد به مختلف الدول المستوردة حتى تبقى هذه الدول دائما في تبعية اقتصادية وسياسية للدول المصدرة لهذه المنتجات الغذائية.[4]

---

[1]. رابح زبيري، **تمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1987/ 1988، ص 21.

[2]. عابد شريط، **مجلة الخلدونية، جامعة ابن خلدون**، تيارت، العدد 01، 2012، ص 08.

[3]. عقال عبد الحكيم، **البحث عن الأمثلة لمردودرية الإنتاج في القطاع الزراعي**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسييرـــ جامعة الجزائر 3، 2014/2011، ص 233.

[4]. بيدي مدني، **دور الاعتماد الإيجاري في التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجيستر العلوم الاقتصادية والتسبير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/ 2009، ص 6.

9- المساهمة في تكوين رأس المال: اعتبار القطاع الفلاحي المصدر الرئيسي للثروة، حيث لا يزال هو المصدر الرئيسي اللازم للتنمية الاقتصادية للدول ويمكن للدولة أن تحصل على الأموال اللازمة عن طريق فرض ضرائب على القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: السياسات الفلاحية في الجزائر:

المطلب الأول: السياسة الفلاحية قي ظل التسيير الذاتي:

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي، حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال والاختلال حتى في الجهة الواحدة، حيث نجد الأراضي الأكثر خصوبة تتمركز في متيجة، وسهول عنابة ووهران وهناك اختلال حتى في الفلاحة الواحدة بين المدن والأرياف، ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأس مالية الزراعية التي توفر السلع للسوق وبعد مغادرة المستعمرين، البالغ عددهم آنذاك 900 ألف أروبي، أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوربيين لقطاعاتهم الفلاحية، فانخفضت الاستثمارات وتراجعت الصادرات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات، كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية، وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي وكانت لأول مرة تحظى باهتمام نتيجة البؤس والفقر السائد في الأرياف.[1]

وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد الإعلان لمرسوم 88/63 الممضي في 1963/03/18 الذي يحدد حقوق الملكية الشاغرة حيث لا يملكها أي شخص.

مرسوم 02 رقم 90/63 الممضي في 1963/03/18 الذي أرسى نظام التعبير الذاتي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم[2] 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية.

و مرسوم رقم 63 /98 الممضى في 28/ 1963/03 جاء ليحدد كيفية توزيع دخل قطاع التسيير الذاتي . و لقد ظلت الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة و لقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال

[1]. نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات**، رسالة ماجيستر، العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 118.

[2]. جلولي محمد، **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ت ابن خلدون تيارت، 2010/ 2011، ص 45.

(حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف و تدمر الممتلكات) و تمثلت أهداف التسيير الذاتي فيما يلي:

- حماية الأملاك الشاغرة.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد و المعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة و منه الملاك الكبار.
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.
- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل و العتاد الصالح في القطاع الفلاحي،و تركوا الوسائل غير صالحة .
- تسيير المزارع الشاغرة تمثل في مهام :

– الديوان الوطني للإصلاح الزراعي: وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية.[1]

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية:

لقد جاءت هذه الإصلاحات في فترة مهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري، حيث تصادفت مع تأميم المحروقات وإطلاق المخطط الرباعي الأول 1973/1970 وكانت عملية التخطيط مبنية على الريح البترولي، حيث جاء الأمر رقم 73/71 المؤرخ في 8نوفمبر 1979 المتضمن الثورة الزراعية، وقد تضمن هذا الأمر 280 مادة جاءت لتحديد هذا الأمر وتوضيحه، قامت الثورة الزراعية على مبدأ الأرض لمن يخدمها وأهم نقاطها ما يلي:

- تنظيم ملكية الأرض من حيث الشروط ومقدار ونوعية التملك.

[1]. جلولي محمد، **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية**، مرجع سبق ذكره، ص 45..

- تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه وأنواعه وتوزيعه...الخ
- تحسين وحماية الإنتاج الزراعي بتنظيم التجارب العلمية ومكافحة الآفات.
- تنظيم العمل الفلاحي بتجديد علاقات العمل ورعاية الثروة الحيوانية وتنظيمها وقد مرت بثلاث مراحل:

1-**المرحلة الأولى:** بدأت 1972/01/01 بدأت باستحداث الصندوق الوطني للثورة الزراعية وتشكل من الأراضي المسترجعة من طرف الدولة لإعادة توزيعها، وكانت الأراضي المسترجعة تقدر بحوالي 1,446,390 هكتار من 817,867 هكتار وزعت في السنة الأولى مما يسمح بخلق 3,434 مستثمرة استفاد منها 43,784 شخص، وهذه المرحلة لم تواجه مشاكل كبيرة

2-**انطلقت المرحلة الثانية:** في 17 جوان 1973 وكان هدفها تأميم الأراضي التي أصحابها غائبين والحد من الملكيات العقارية الكبيرة، وكذلك هذه الأراضي المسترجعة ذهبت FNRA وقد أحصى 50,051 مالك منهم 34,056 غائبين و 15995 ملاك كبار، إلا أن هذه المرحلة واجهت مشاكل كبيرة تمثلت في مقاومة كبيرة من طرف البرجوازية لعملية التأميم مما حد من هذه العملية، حيث شملت 26,456 مالك بمساحة قدرت ب 479,904م^2.

3- **المرحلة الثالثة:** جاءت بالاهتمام بتهيئة السهوب والحد من الماشية في هذه المناطق ، إلا أن هذه المرحلة لم تنطق فعليا وعرفت مقاومة كبيرة خاصة من طرف المربين الكبار.[1]

المطلب الثالث: القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة 1980/1981:

تميزت هذه المرحلة بقصر مدتها وقد نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 صادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة منبثقة من تقسيم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد من تدفق استثمارات الدولة المتزايدة، وكانت الأهداف المرجوة من إعادة الهيكلة اقتصادية بحتة منها:

[1]. جلولي محمد، **القطاع الخاص والتنمية الفلاحية**، مرجع سبق ذكره، ص 47..

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.
- إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة.
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الإشراكي، ولذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.
- رفع الحواجز البيوقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.[1]

لم تتوقف سياسة تكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل بعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصرح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طرقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادرة بتاريخ 13/08/ 1983 والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي.

أولا : وضعية القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة، نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي:

1- تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية (ADS) بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية، قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي، وذلك بإنشاء حوالي 3439 مزرعة اشتراكية في مساحة تقدر ما يقارب ب 3,830,000 هكتار وعلى وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

2- إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا: لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيآت تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية، وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون

[1]. نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل خارج قطاع المحروقات**، مرجع سبق ذكره، ص 115.

وفنيون زراعيون، تتنوع على المستوى الولائي، بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية sad يشمل كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية.

أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من:

1- الديوان الوطني للتمويل والخدمات الفلاحية.

2- الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط.

3- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (ONAMA).

إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية مختصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل...الخ[1]

المطلب الرابع: برنامج الدعم الفلاحي في الجزائر

عرفت سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر عدة برامج تماشيا والإصلاحات الاقتصادية.

أولا: سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر قبل سنة 2000: تميزت سياسة الدعم الفلاحي قبل سنة 2000 بمرحلتين أساسيتين تماشيا والتحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني في النظام الاشتراكي الذي تسير فيه للدولة كل دواليب الانتاج إلى نظام اقتصاد السوق الذي يعطي المبادرة للقطاع الخاص، ويبقى دور الدولة، القيام بتوفير البنية الأساسية ودعم القطاعات الاستراتيجية.

1-سياسة الدعم قبل 1990:

تميزت هذه الفترة بتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم خلالها تحديد حجم الإنفاق لكل قطاع إداريا ومركزيا دون اقترانه بأي التزامات من جهة المستفيدين، أو أي مردود اقتصادي وأثناء هذا النظام عرف القطاع الفلاحي عدة إصلاحات بداية من التسيير الذاتي إلى نظام الثورة الفلاحية ثم إعادة الهيكلة الفلاحية وخلال هذه المراحل من التسيير للقطاع الفلاحي، كان القطاع مشكل من تعاونيات فلاحية تابعة للدولة، كان الإنفاق يتم على أساس مخططات فلاحية التي ترسلها المزارع في بداية كل حملة بناءا على معايير التكاليف الفلاحية التي تحددها الإدارة المركزية للفلاحة، ويقوم البنك بمساعدة مصالح الفلاحة بتقدير الاحتياجات المالية اللازمة لكل مزرعة[2] حسب

[1]. نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل خارج قطاع المحروقات**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2]. سفيان عبير انتصار، **الدعم الحكومي وآثاره على التنمية الفلاحية**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2014/2013، ص 39.

أربعة أبواب (التموين، اليد العاملة، الوسائل الفلاحية المتنوعة) ويوضع مبلغ أقصى للقرض تحت تصرف المزرعة لدى وكالة البنك في تسيير حسابها.

كما عرفت هذه المرحلة تقديم قروض بالمساهمة النهائية، وهذا النوع من التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير الفلاحة، نظرا لضخامة تكاليفها من جهة ويعتذر توزيعها من جهة ثانية مثل (العمليات الخاصة بأشغال الري الكبرى والبحث العلمي الفلاحي واستصلاح الأراضي)، فتتكفل الدولة بتمويلها بعدما تقوم وزارة الفلاحة بتسجيل عدة عمليات لإدراجها في مخطط التنمية، وترسلها إلى وزارة التخطيط التي تقوم بدراستها وانتقاء أفضل الاستثمارات تبعا لأهداف التنمية والإمكانيات المالية التي تقدمها وزارة المالية سنويا في شكل اعتمادات الدفع لتمويل المدرجة ضمن ميزانية التموين، كما عرفت هذه المرحلة تهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخاصة في المجال الفلاحي، حيث كان يقدم له حجم ضعيف من الدعم مقارنة مع القطاع العام، وهذا الحجم من الدعم كان يخصص إلى دعم أسعار عوامل الإنتاج ودعم أسعار منتجات فلاحية بالإضافة إلى دعم وتوجيه الاستثمار ودعم عمليات الاستصلاح.

1- دعم أسعار عوامل الانتاج:

قد خص هذا النوع من الدعم بالاهتمام من قبل الدولة منذ 1970 والذي كان يتمثل في بيع عوامل الإنتاج للمنتجين الفلاحين بأسعاره دون أسعار تكلفتها، الفارق يدفع من خزينة الدولة، واستمرت هذه العملية حتى صدور قانون الأسعار في جويلية 1989، لتعرف الأسعار بعدها الانتقال إلى الأسعار الحقيقية وكانت سنة 1991 كفاية دعم أسعار عوامل الإنتاج.[1]

2- **دعم أسعار المنتجات الفلاحية سنة 1970:**

والذي يتمثل في دعم المنتجات الفلاحية الأساسية من خلال آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج مع ملاحظة إمكانية تغيير تشكيلية هذه المنتجات.

3- دعم وتوجيه الاستثمار

عرف هذا النوع من الدعم بداية من إصلاح 1982 حينما تولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمويل القطاع، فكان يتم دعم وتوجيه الاستثمار من خلال البنك الذي رفع مبلغ القرض السنوي من

[1]. سفيان عبير انتصار، **الدعم الحكومي وآثاره على التنمية الفلاحية**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

50000دج إلى 250000 دج، وربط مساهمته في تمويل المشاريع بحجم رأس مال المشروع وطبيعته، إذا أصبحت مساهمة البنك تصل إلى 50%، 70%، أو 90% للمشاريع العادية التي يصل رأس مالها إلى 100000 دج أو 500000 دج، وأكثر من 500000 دج على الترتيب أما المشاريع المفضلة فتصل مساهمة البنك في تمويلها إلى 70% من تكاليفها بالنسبة للإنشاءات الثابتة و 100 % بالنسبة للتجهيزات مع سنتين معفاة.

4- دعم عمليات الإصلاح:

بداية من 1985 بدأت عمليات تمويل عمليات الاستصلاح التي شرع فيها إطار القانون 18/83 المتضمن اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح من طرف البنك من موارد الخزينة العامة للدولة التي وضعت تحت تصرف المستصلحين لهذا الغرض بمبالغ مالية لمدة أقصاها 17 سنة منها 5 سنوات معفاة بالنسبة للقروض الطويلة الأجل ولمدة 7 سنوات منها سنتين معفاة بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل، وبمعدلات فائدة 5،2% و 5،3% على الترتيب.[1]

إن تقديم هذه الأشكال من الدعم بالإضافة إلى كل القروض التي يتحصل عليها القطاع وخاصة المقدمة للتعاونيات الفلاحية ثم المزارع الفلاحية الاشتراكية كانت مغطاة بالكامل من طرف الخزينة العامة للدولة، والتي بلغت قيمتها خلال الفترة 1967/1966 مبلغ 50 مليار دج، كما بلغ مجمل ديون القطاع منذ إعادة تنظيم القطاع العام اتجاه بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المزارع 5 مليار دج.

ثانيا : سياسة الدعم الفلاحي خلال الفترة 1990 2000:

من 1987 انطلقت الإصلاحات وحتى صيف 2000 بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، استندت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشر سنوات السابقة، ففي خضم إصلاحات 1988 وخاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، ثم الشروع في إصلاحات مهمة:

1-إزالة القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات والتفكيك والإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة وتحرير الأسواق وتخفيض الإعانات وتخفيض قيمة الدينار والانتقال إلى نظام صرف مرن تدريجيا،

[1]. سفيان عبير انتصار، **الدعم الحكومي وآثاره على التنمية الفلاحية**، مرجع سبق ذكره، ص 42

وقد سمح برنامج التعديل الهيكلي (1997/1995) الذي شمل عدة قطاعات من بينها الفلاحة بمتابعة وتعميق الجهود الجارية، وقد كانت النتائج خلال هذه المرحلة تتسم بمايلي:

أ – نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي بلغ 4%.

ب – نمو القطاع الفلاحي على أعلى من معدلات القطاعات الأخرى.

ج – محاولة إنهاء تشتيت الهيكل وتبعثر الوسائل والجهود المخصصة للتنمية الفلاحية.

2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من 2000 إلى 2007

يعتبر القانون 11/99 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق ل 23 ديسمبر 1999: يتضمن قانون المالية لسنة 2000 لا سيما المادة 54 منه، بمثابة الانطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج، بحيث كل ما يتم برمجته في المخطط نجد ما يقابله في قانون المالية لكل سنة[1]، وقد تمثلت أهداف المخطط فيما يلي:

1– الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

2– الاندماج في الاقتصاد الوطني.

3– تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.

4– تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.

5– تحسين ظروف الفلاح ومداخيل الفلاحين.

6– تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، التصريف، وتكاليف الإنتاج).

7– ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

8– تحسين تنافسية الفلاحين ودمجهم في الاقتصاد العالمي، ومن بين البرامج المتبناة:

أ– برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

ب– برنامج تكثيف أنظمة الإنتاج.

ج– برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

د– البرنامج الوطني للتشجير من أجل حماية التربة من التصحر والانحراف.

[1]. عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 75.

وكان تطبيق المخطط عن طريق أجهزة متعددة نذكر منها:

-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

_ صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية.

_ صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

_ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.[1]

[1]. عمر محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 299.

المبحث الثالث: القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح:

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

إن الوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي أيا كانت أسبابها، سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة وغير المتوازية التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما أثر سلبا على القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي والمشاكل التي عاناها، فإن نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في التبعية الغذائية، وفي وقت أصبحت الشعوب فيه تهدف إلى تحقيق غايات ثلاث هي:

1-إبراز الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي.

2-معالجة المعوقات والعقبات الأساسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي.

2-وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من مشاكل القطاع الفلاحي بغية جعل هذا القطاع الإستراتيجي يلعب دوره الأساسي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتنويع الصادرات.[1]

أولا: الفلاحة في ظل التحولات الاقتصادية الجالية :

نتيجة المشاكل الكثيرة التي عانت منها الزراعة في ظل المستثمرات الفلاحية جاء إصلاح 1990 الذي منح مرونة أكبر الإجراءات التشريعية لكل وعاء عقاري بما فيه القطاع الفلاحي ويتضمن أحكاما مرتبطة بكل النزاعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي تم إعادتها إلى ملاكها الأصليين ومنح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها مع منح الحرية التامة في القطاع الزراعي.[2]

تسويق المنتجات وضرورة التكفل بتوفير التجهيزات وخلق محيط يهتم بالبحث الفلاحي وتحسين التموين والتخزين والتسويق وتحقيق اللامركزية، تجعل الفلاح يشارك في تحسين السياسة الفلاحية ويساهم بشكل فعال في تحسين هياكل ومحيط القطاع الفلاحي وجعل المنتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي والعمل على تكثيف القدرات الطبيعية المحدودة.

---

[1]. د. باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث العد 2 ، جامعة الجزائر، سنة 2003ص 108.

[2]. بن صحراوي سارة، ،**دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2014/ 2015، ص ص 49-50 .

و لم تكن الثورة الزراعية تلغي الملكية الخاصة وإنما ترفض عدم استغلالها كما ترفض الملكيات الكبيرة الخاصة التي تؤدي إلى الاستغلال فيتم جمع الأراضي في تعاونيات.

إن المساحة الزراعية الصالحة للزراعة وخلال ثلاثين السنة الأخيرة لم تتوقف عن الانخفاض حيث انتقلت من 0،82ه/ نسمة سنة 1962 إلى 0،36 ه/ نسمة في 1991، ثم 220 ه/ نسمة سنة 2010 وهذا يتطلب:

1- تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين والمنتجين.

2- ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد، وتجنب التأخير في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم بما كان سائدا.

3- تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاج والمردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية.

4- ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير للتبادلات الجهوية، فالتنمية المخططة نتج عنها عدم الكفاءة الاقتصادية وضعف الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج إلى جانب انعدام روح الإبداع والابتكار وعدم الفعالية في توفير السلع والخدمات هذا إضافة إلى التأخيرات المكلفة في تزويد السلع المنتجة والعجز عن تحقيق الأهداف المرجوة.

5- إلى جانب انتشار مظاهر البيروقراطية يجعل ضرورة الإصلاحات الاقتصادية تفرض نفسها إلى جانب تقييد النفقات العامة واللجوء إلى إجراءات مرتبطة بتوفير ونشر المعلومات للمستهلك وإنقاذ الإجراءات التي من شأنها خلق المنافسة، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة تتركز في القطاع الزراعي على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للريف التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي إلى جانب استغلال الإمكانيات الزراعية غير المستغلة في الميدان الزراعي وفي المجالات المكملة وكذلك أهداف أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

أ - مكافحة الهجرة الريفية: إن تحقيق في الريف التي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والماء والطاقة والمواصلات، سوف تلقى كل من يفكر بتغيير موقعه عن نيته هذه.

ب-توزيع الثروة والسلطة: إن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، ولهم حق في الثروات والخيرات كغيرهم من المواطنين.

ج- تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية: تنمية الريف عنصر أساسي من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى.

د- تعزيز الأهداف السياسية الوطنية: إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثائق بين الإنسان والأرض أي الوطن.[1]

كما يتطلب الأمر الاهتمام ببناء القاعدة الهيكلية والأساسية التي من شأنها توفير الظروف الملائمة لإنعاش الاستثمارات الفلاحية وذلك اعتمادا على التخطيط المركزي كأسلوب لترشيد السياسة التنموية، كان الغالب يفتقد الشمولية ولا يقوم على أهداف إستراتيجية واضحة فهو مجرد مشروعات مجمعة لا تنطلق من الإمكانيات المتاحة لتحقيقها ، هذا القصور في إستراتيجية التنموية المخططة أدى إلى غياب الترابط والتشابك بين القطاعات إلى جانب عدم التناسق بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي

المطلب الثاني: سبل نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي في الجزائر:

بالرغم من جملة المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي إلى أن الدولة تحاول حصرها بإيجاد الحلول التي تتمثل في:

أولا : الحلول المقترحة في مجال الأراضي الفلاحية: حيث أنه لا يمكن تطوير قطاع الفلاحة دون تسوية العقار الفلاحي وهذا ما حرم الكثير من الفلاحين من الاستفادة من الدعم المقدم من طرف الدولة لمحاولة حماية الأراضي الفلاحية واستغلالها استغلالا عقلانيا، كان على السلطات أن تحاول تعديل قانون التوجيه العقاري بتهيئة قواعد التنظيم واستغلال الأراضي الرعوية وتحديد حقوق والتزمات الفلاحين وترتيب حكم تشريعي وتنظيمي للعقار الفلاحي. وبعد مضي سنتين من هذا المشروع واستكمالا للتعديل السابق، جاء المشروع المتعلق بشروط بيع وكراء الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطني (الخوصصة) رغم كل هذه المحاولات ظل العقار الفلاحي على مدار السنين بمثابة عائق في الطريق، ليرسي أخيرا وبكثرة من الإدارة السياسية من طرف رئيس الجمهورية الذي وضع حدا للنقاش حول إشكالية مستقبل الأراضي الفلاحية بقرار فصل ملكية الدولة على الأملاك العقارية واعتماد الامتياز كأفضل وسيلة

[1]. بن صحراوي سارة، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر**، المرجع سبق ذكره، ص 51.

للاستغلال الفلاحي ويتعين على الشركة المدنية الاستغلال الأمثل لكل الأراضي المنوحة لها عن طريق الامتياز والمحافظة على طابعها الفلاحي وتنفيذ كل ما من شأنه أن يزيد في قيمتها.

ثانيا: الحلول المقترحة في مجال قطاع الغابات: بعد الاستقلال بدأت الجزائر في انجاز عدة مشاريع في تنمية القطاع الفلاحي منها مشروع السد الأخضر وقامت بعدة إجراءات لحماية الغابات منها:

1- غرس الأشجار للمحافظة على المصبات المائية وحماية التربة.

2- توسيع وحماية الثروة الغابية التي تلعب دورا هاما في تثبيت التربة وتفادي انحرافها.

3- حماية المناطق السهبية عن طريق استصلاح الأراضي ومكافحة التصحر.

4- غرس الأشجار المثمرة ورفع مستوى التشجير للمساهمة في زيادة الاقتصاد.

5- المراقبة المستمرة.

ثالثا : الحلول المقترحة في قطاع الحبوب والري، نذكر منها:

1- قطاع الحبوب: يجب الارتكاز على مساعدات مالية تشجيعية لتحسين القيام بهذا النوع من الإنتاج الاستراتيجي.

إعادة تنظيم نمط هذا المنتوج من خلال تحويل الأراضي الخاصة لزراعة الحبوب ذات المردودية الضعيفة إلى زراعة الأشجار المثمرة وأنشطة أخرى ملائمة مع تكثيف زراعة الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية.

إن موسم 2002 والتي قدرت مساحته المخزونة 5،4 مليون هكتار المخصصة للحبوب والتي شهدت هبوطا إلى 3 ملايين هكتار، فبالرغم من هذا الهبوط إلا أن المنتوج زاد نظرا للفعالية العالية لمناطق التكثيف، لكته لم يكن في المستوى المطلوب و لم يحقق النتائج المنتظرة ولذا يتحتم علينا اللجوء إلى الاهتمام بزراعات أخرى تمكننا من بلوغ الفاتورة الغذائية وقد اقترح باب التصدير والابتعاد عن المجال الصعب الذي يتطلب المال والجهد والتقنيات العالية.

2- قطاع الري:

أ- بناء السدود وإصلاح هياكل التسيير.

ب- استكمال مشاريع تحديد شبكات التوزيع في عدة مناطق من الوطن.

ج – تخصيص مبالغ في إطار تسيير المياه والبيئة.

د- تخصيص قنوات الري وقنوات أخرى صالحة للشرب.

ه- استعمال طريقة السقي بالتقطير لاقتصاد المياه.

بناء محطات لتصفية المياه واستخدامها لأغراض زراعية وصناعية.

رابعا :الحلول المقترحة في مجال الإجراءات القانونية:

نظرا للمراقبة التي تلعب دورا فعالا في ازدهار الأمم والمجتمعات والتي يولي لها الاهتمام البالغ لأي تنظيم كان وذلك لتدارك الأخطار المسبقة، فلجأت الدولة إلى جملة من الحلول نذكر منها: محاربة البيروقراطية، المراقبة العينية على التحايل أو الغش وتقديم الدعم لمستحقيه فقط.[1]

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر:

تعتبر الفلاحة ثروة لأي مجتمع سكاني وبالتالي للوطن بأكمله وما سنعرضه بعكس مساهمة الفلاحة في التنمية في الجزائر.

أولا: مساهمتها في تحقيق الاحتياجات الغذائية

تميز القطاع الزراعي منذ الاستقلال بعدم قدرته على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وذلك راجع إلى السياسة التنموية المنتهجة، مما ترتب عنه هجرة ريفية أدت إلى ضعف في نمو الإنتاج الزراعي وعجزه في مسايرة الطلب المتزايد على المواد الغذائية الناتج عن النمو الديمغرافي، فأصبح الحديث عن الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بعيد المنال، ونظرا لحجم بنية الإنتاج الزراعي ومستوى ونمط التغذية السائد، فأدى هذا إلى تغير الخطاب الرسمي عن شعار الاكتفاء الذاتي واستبداله بتحقيق الأمن الغذائي الوطني، الذي يعني قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الحاجات الغذائية لسكان عن مادة أو عدة مواد، لكن هناك فائضا في المقابل في مادة غذائية أخرى، أو عدة مواد في نفس المستوى من الأهمية بحيث عوائد صادرات هذه الأخيرة تغطي تكلفة المواد المستوردة وقد أدى نمو الإنتاج بنفس نمو السكان إلى توسيع القوة بين الاحتياجات الغذائية والإنتاج الزراعي الغذائي المحلي، قوة لا بد منها من أجل تلبية طلبات الغذاء لذلك فالجزائر كانت تعمل على زيادة الاستيراد من أجل تغطية الطلب الغذائي المتزايد المؤدي إلى تزايد الواردات من سنة لأخرى حتى عدت الجزائر أول مستورد للقمح حتى العالم، إذا كانت حصة

[1]. قموز سيد أحمد، **التأمين الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق** ،مرجع سيق ذكره، ص ص 52-53.

الواردات في الحاجات الغذائية خلال الستينات من القرن العشرين تقدر ب 20% ووصلت خلال السبعينات إلى 50% لتتجاوز 66% في الثمانينات وانتقلت قيمة الواردات الغذائية من 194 مليون/ دولار سنة 1963 إلى 2485 مليون/ دولار سنة 1992 بعدما كانت قد وصلت سنة 1989 إلى أكبر قيمة لها بمبلغ 3269 مليون /دولار.[1] وكان ذلك راجع للجفاف الذي عرفته الجزائر سنة 1988.

ثانيا: دور الفلاحة في توفير المواد الأولية للعملية التحويلية :

وكلما ازداد هذا القطاع نموا ازدادت حاجته إلى المادة الأولية التي هي بالضرورة من مخرجات القطاع الفلاحي وبالتالي يزداد التركيز على إنتاجها مما يؤدي إلى نمو المنتجات الموجهة للتصنيع والتحويل وهي صفة الزراعة في البلدان المتطورة وقد سمحت الفلاحة فعلا حتى ولو كان جزئيا بتوفير المادة الأولية لأجل القيام بصناعة غذائية تجسدت في العديد من الوحدات الصناعية التي تستخدم ناتج القطاع الزراعي كمادة أولية نذكر منها:

1-وحدات صناعية للمصبرات النباتية(طماطم، فلفل، بزلاء، حمص، زيتون) والحيوانية (أسماك).

2- وحدات صناعية للعجائن المختلفة وطاحن الحبوب.

3-صناعة الورق (استخدام الحلفاء) حتى ولو كان هذا جزئيا إلا أنه ليس من المستحيل أن تكون صناعة الورق كلية من منتجات جزائرية، وذلك لتوفير العوامل المساعدة على ذلك، حيث تقدر مساحة أراضي الحلفاء ب 6،20 مليون هكتار حسب آخر جرد منها 400000 هكتار موجهة لإنتاج السليلوز.

4- وحدات تحويل وتعليب الحليب (استخدام جزئي للمواد الأولية المنتجة محليا)، معامل صناعة المربيات الغذائية وغير ذلك من المصانع التي أنشأت من أجل صناعة وتحويل المواد المنتجة في القطاع الفلاحي.[2]

إلا أن الصناعات الزراعية المختلفة أنواعها وفي أغلبها عرفت نوعا من التراجع في السنوات الأخيرة وخاصة الصناعات الغذائية منها وهذا لا يعني بالضرورة عجز القطاع الزراعي عن توفير المواد الأولية لها حيث عرفت السنوات السابقة إنتاجا وفيرا من الطماطم، ومع ذلك لم يزد انتاج الوحدات

[1]. قصير عائشة، **سياسات الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/ 2012، ص 29.

[2]. قصير عائشة، **سياسات الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية** مرجع سبق ذكره، ص 30.

الصناعية من الطماطم المصبرة وذلك بسبب عجز المؤسسات المنتجة ويعود في جزء منه إلى الجودة المتدنية التي لم تعد تسمح للمنتجات الوطنية بمنافسة المنتجات الأجنبية التي غزت السوق الوطنية.

ثالثا: دور الفلاحة في توفير مناصب الشغل وتوفير الاستقرار للسكان:

إن للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في توفير مناصب عمل لقطاعاته المختلفة وكذا القطاعات الأخرى خاصة وأن تزايد السكان العاملين في القطاع الفلاحي يقدر ب 2% سنويا بينما يقدر تزايد إجمالي السكان ب 2،3% وهي قادرة على إمكانية استخدام ما يقدر ب 800 ألف من السكان القادرين على العمل، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن القطاع الفلاحي تأثر بالهجرة الريفية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال مأجورين يعملون بصفة مؤقتة ولأجل إعطاء صورة عن حجم العمالة الزراعية وتطورها، نقوم بدراسته وتحليل الجدول التالي الذي يبين تطور العمالة الزراعية خلال الفترة 1987/ 2033.[1]

الجدول (1_1): يوضح تطور العمالة الزراعية ونسبتها إلى العمالة الإجمالية خلال الفترة 2009_1987:

السنوات	العمالة الزراعية أ	العمالة الزراعية ب	أ/ب %
1987	1007	4000	16.25
1989	1019	4000	25.47
1995	1049	4278	52.24
1992	970	4282	65.22
1993	1027	4385	42.23
1995	1050	4404	84.23
1998	1035	4273	50.23
2007	1023	4325	65.23
2002	1048	4154	33.20
2005	1200	5815	63.20
2006	2525	10535	38.24
2007	2591	10743	11.24
2008	2660	11154	84.23
2009	2729	11585	55.23

المصدر: المعهد الوطني للتشغيل، المجلة الجزائرية للعمل، العدد 19 سنة 1987/ 1997، رقم 27

L'année 2007, ministère de l'agriculture dans l'économie, Juillet 2009, P 05 .

[1]. قصير عائشة، **سياسات الدعم الحكومي و أثرها على التنمية الفلاحية** مرجع سبق ذكره، ص 31.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن العمالة الزراعية نوعا ما في حالة استمرار شبه كلي، حيث منذ 1987 إلى 1998، بقي حجمها مقارنة مع العمالة الكلية يترواح ما بين 65،22% و 47،25% أي ما يمثل الربع من العمالة الكلية، وهذا بعدما كان يمثل النصف أي 50% سنة 1967، ثم انخفض إلى 30 سنة 1980 ويعود الانخفاض إلى :

1_ الاعتماد على الآلات والتقنيات الحديثة التي أدت إلى التقليل من عدد العمال.

2_ التباين في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية التي كانت معظمها لصالح القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي.

3_ قيمة الأجور المنخفضة في القطاع الزراعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يؤدي إلى هجرة اليد العاملة منها.

4_ الميل نحو التجمعات السكانية بحثا عن الرفاهية والاستقرار.

5_ نصقص الحوافز في القطاع الزراعي.

6_ غير أن الملاحظ خلال الفترة 2001/ 2005 هو ارتفاع العمالة في القطاع بسبب تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي كان من ضمن توفير مناصب الشغل.

خلاصة الفصل:

تعتبر الفلاحة قطاع استراتيجي لإحداث التنمية الاقتصادية لأي بلد كان، ولقد حظي هذا القطاع بالاهتمام من طرف الكثير من الاقتصاديين والمنظرين، واحتل مكانا كبيرا في الفكر الاقتصادي منذ أبعد العصور، فهي تساهم في تحقيق الاحتياجات الغذائية ومصدر للموارد المالية وغيرها.

ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة إلا عبر انتهاج سياسات فلاحية وبرامج ملائمة لطبيعة الاقتصاد وتطبيقها بشكل دقيق مما يترتب عن تطبيقها انعكاسات إيجابية على اقتصاد البلد عامة وعلى أفراد المجتمع خاصة.

الفصل الثاني

المؤسسات الاقتصادية ودورها في عملية التنمية

مقدمة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الأول الذي يدور حوله أي اقتصاد، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق الأهداف المسطرة مستخدمة في ذلك خصائصها ومميزاتها وقدرتها على التكيف مع الواقع الاقتصادي ومساهمتها في الإنتاج خاصة في القطاع الفلاحي وتحويل المنتجات من خام إلى منتجات قابلة للاستهلاك وقدرتها على التأقلم مع السياسات والبرامج التي تضعها الدولة مثل برامج الدعم الفلاحي.

المبحث الأول: ماهية وخصائص المؤسسات الاقتصادية:

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية:

إن عملية إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمرا بالغ الصعوبة، فقد تعددت وتباينت آراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم الوقوف إلى تعريف موحد للمؤسسة الاقتصادية كتطورها المستمر وتشعبها واتساع أنشطتها واختلاف اتجاهاتها الاقتصادية والإيديولوجية، ومن هنا جاءت تعاريف شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات. وفيما يلي ندرج بعض التعاريف الشاملة والخاصة بها.

تعرف على أنها:

1- اندماج عدة عوامل تهدف إلى إنشاء أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم وتنوع النشاط الذي تقوم به ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد.[1]

2-مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المالية طبيعية كانت أو مادية أو غيرها والتي تشمل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد انجاز أو أداء مهامها من طرف المجتمع.[2]

3- هي هيكل اجتماعي واقعي وكمتعامل اقتصادي وتتمتع بخصائص تنظيمية ومعنى هذا أن المؤسسة نظام مفتوح لأن:

* المؤسسة مكونة من أقسام مستقلة مجمعة حسب هيكل خاص بها.

* المؤسسة تملك حدودا تمكن من تحديدها وفصلها عن المحيط الخارجي.

* المؤسسة تتكيف بوعي مع تغيرات المحيط بفعل القرارات المتخذة من طرف مسيرها.

[1]. وهراني وهيبة، **أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014/ 2015، ص 08.

[2] . Economie d'entreprise, Janine Mayer, Eddionod, 1985, www. Onefd.edu.dz .

* المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين يهدف إلى إيجاد قيمة عمومية من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية الناجمة منها وتكاليف الإنتاج.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تتصف المؤسسة الاقتصادية بالخصائص التالية:

1- المؤسسة وحدة اقتصادية: باعتبار الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع والخدمات قصد تبادلها في السوق، وذلك انطلاقا من عوامل الإنتاج الممثلة أساسا في المواد والعمل، المنتجات التامة والنصف تامة، الطاقة، المعدات...الخ، كما تحتاج إلى معلومات وموارد مالية.

2- المؤسسة وحدة لتوزيع المداخيل: إن المؤسسة تحقق القيمة المضافة التي تساوي (قيمة المخرجات، قيمة المدخلات) حيث أن قيمة المخرجات تتمثل في مجموع المبيعات.

3- المؤسسة اجتماعية: تقوم المؤسسة بتشغيل العمال وذلك من أجل خلق الثروة من جهة والقيام بوظيفة اجتماعية، تكمن في سد بعض حاجيات العمال من جهة أخرى، ومن بين هذه الحاجيات نذكر على سبيل المثال: ثبات العمل، مستوى الأجور، الترقية، التكوين وغيرها، إن هذه المجموعة الاجتماعية تختلف من حيث: المؤهلات والثقافة والأهداف.

4- المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية: تقوم المؤسسة بدور هام في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص نوع السلع، كمية السلع، الأسعار، التوزيع وغيرها، تتمثل هذه القرارات في الاختيارات الاقتصادية بمعنى الاختيار في استعمال الوسائل المتوفرة للوصول للهدف بأكثر فعالية وبطبيعة الحال أن قوة القرار مبنية على الاستقلالية.[1]

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية:

أولا: الأهداف الاقتصادية

يسعى أصحاب المؤسسة الاقتصادية العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

[1]. بن علي الياس، **فعالية الإدارة المالية في الاقتصادية**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2012/2011، ص 04.

1- تحقيق الربح: يعتبر الربح من أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية الذي يسمح لها بالاستمرارية في النشاط، ويعتبر أيضا من المعايير الأساسية لقياس صحة المؤسسة وقوتها.

2- تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة لنجاحها يتم عبر بيعها وإنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، فعند القيام بهذه العملية فهي تغطي طلبات المجتمع فيمكن القول أن المؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت، تغطية طلب المجتمع وتحسين الربح.

3- عقلنة الإنتاج: ويتم ذلك باستعمال رشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتهم بواسطة تخطيط جيد ودقيق للإنتاج والتوزيع، وبالإضافة إلى مراقبة تنفيذ هذه الخطط والبرامج وذلك لتجنب الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية، كالإفلاس الناتج عن سوء عوامل الإنتاج أو سوء التخطيط.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

وتشمل هذه الأهداف ما يلي:

1- ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال من المستفيدين الأوائل من نشاط المؤسسة حيث يتقاضون أجورا مقابل أعمالهم، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا مشروعا، ويتم تحديد أجر أدنى من طرف الدولة الذي يسمح للعمال بالتلبية الضرورية والحفاظ على بقائها.

2- تحسين مستوى معيشة العمال: إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في كل الميادين جعل حاجات العمال تتزايد باستمرار، وهذا بظهور منتجات وتغير أذواقهم وتحسنها، هذا ما يدعو إلى تحسين الاستهلاك والإنتاج عن طريق توفير إمكانيات مالية ومادية.

3- إقامة أنماط استهلاكية معينة: وذلك بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الدعاية والإشهار.

4- الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: وهذا من أجل ضمان حركة مستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، ويتم التماسك والتنظيم عن طريق مجلس العمال، بالإضافة إلى العلاقات الغير رسمية بين هؤلاء.

5- توفير تأمينات العمال: وتتمثل في التأمين ضد حوادث العمل والتأمين الصحي والتقاعد.

ثالثا: الأهداف الثقافية والرياضية: في إطار تقدمة المؤسسة نجد كذلك الجانب التكويني والترفيهي ويتمثل في:

أ- توفير وسائل ترفيهية وثقافية للعمال.

ب- تدريس العمال المبتدئين وإعادة تدريس العمال القدامى، وهذا من أجل مسايرة التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج من أجل الوصول إلى الاستعمال الجيد للكفاءات.

ج- تخصيص أوقات رياضية في زمن محدد مما يجعل العامل بصفة جيدة ويتخلص من الملل.

رابعا: الأهداف التكنولوجية:

يمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

أ- البحث والتنمية هذا مع تطور المؤسسات، حيث عملت على إنشاء إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وهذا من أجل الوصول إلى رفع المردودية الإنتاجية

ب- تقديم مساندة للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، وهذا من خلال الخطة التنموية العامة للدولة التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من هيآت مؤسسات البحث العلمي. فتعريف المؤسسة لم ينحصر فقط في أنها منشأة تتركب من جهود اليد العاملة، يمكن استغلالها بكل حرية، بل هناك قيود وسياسة يتم بواسطتها توجيه وتسيير المجهودات المبذولة نحو تحقيق الهدف الأساسي والمتمثل في نمو المؤسسة وبقائها.[1]

[1]. جدو قادة، **التخصيص المالي في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011/ 2012، ص ص 4-5.

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية:

تختلف معايير تصنيف المؤسسات الاقتصادية، فمنها ما يصنف حسب صيغتها القانونية، مثل أن تكون شخصية أو عائلية أو عمومية أو خاصة، محدودة التبعية أو مجهولة أو مختلطة...الخ، ومنها ما يصنف حسب تقنيات الإنتاج أو تفاعلاته أو حسب أنواع الخدمات، ونستعرض فيما يلي مختلف معايير تصنيف المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار القانوني:

التصنيف القانوني على أساسه يتم تصنيف المؤسسة إلى نوعين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العامة.

1- المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات تعود ملكيتها لأشخاص خواص يملكون حق اتخاذ القرار، وهي توجد على نوعين المؤسسات الفردية والشركات.

2 -المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي يملكها شخص واحد أو عائلة وهي تمتاز بسهولة التنظيم والإنشاء، والمسؤول الأول والأخير فيها، وعن إدارتها وتسييرها هو صاحب المؤسسة، تتمثل المؤسسة الفردية في التجار الصغار والمهن الحرة كالأطباء والمحامين وغيرهم.

3- المؤسسات العمومية: بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات يكون رأس المال مملوكا لمجموعة عمومية متمثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما أنها سلطة القرار ترجع إليها، يضاف إلى ذلك أن المؤسسة العمومية تملك تنظيمات status مختلفة: مؤسسات وطنية، منشآت عمومية، وأيضا مؤسسات الاقتصاد المختلط.

المطلب الثاني: التصنيف الاقتصادي للمؤسسة:

في هذا الشكل يمكن تصنيف المؤسسات حسب معايير اقتصادية معينة، فيمكن دراستها تبعا للنشاط الاقتصادي أو تبعا لحجمها.

أ- تبعا للنشاط الاقتصادي:

*حسب طبيعة نشاطها يمكن تصنيف المؤسسات إلى:

✓ المؤسسات الحرفية: وهي التي تمارس نشاطات يدوية.

✓ المؤسسات التجارية: وهي تهتم بالنشاط التجاري، حيث تشتري سلع وتعيد بيعها بدون أن تحدث تغيرات.

✓ المؤسسات الصناعية: تقوم بتحويل المواد الأولية وتبيعها عل شكل منتجات مصنعة أو نصف مصنعة وتتميز باحتياجها لرأس المال الكبير واليد العاملة، وتنقسم هذه المؤسسات إلى صناعية ثقيلة وتحويلية خفيفة.

✓ المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تتميز بزراعة إنتاجية الأرض أو استصلاحها، وتقوم هذه المؤسسات بتقسيم ثلاثة أنواع من الإنتاج وهو الإنتاج النباتي والحيواني والصيد البحري.

✓ المؤسسات الخدماتية: وهي المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمة معينة، كالنقل والبحوث العلمية...الخ.

✓ المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تقوم بنشاطات مالية كالبنوك ومؤسسات التأمين ومؤسسات الضمان الاجتماعي.

كما يمكن تقسيمها حسب القطاع الاقتصادي، بتحديد نشاطها الرئيسي إلى:[1]

_ القطاع الأولي: فلاحية، صيد...الخ

_ القطاع الثانوي: صناعة، مباني، أشغال عمومية...الخ

_ القطاع الثالثي: قطاع الخدمات

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب معيار الحجم:

تبعا لحجم المؤسسة: اعتمادا على مجموعة من المقاييس كعدد العمال، قيمة رقم الأعمال، القيمة المضافة، يمكن التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

1_ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي المؤسسات التي يتحمل فيها المقاول بطريقة مباشرة كل المسؤوليات المالية، التقنية، الاجتماعية، التجارية وكذا المعنوية مهما كان شكلها القانوني، ويمكن أن تنمو هذه المؤسسات لتصبح مؤسسات كبرى. وحسب ميشال داربلي تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة يقل عدد عمالها عن 500 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 100 مليون فرنك فرنسي (سابقا).

[1]. عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة3، الجزائر، 1993، ص 10.

2_ المؤسسات الكبرى: وهي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل، وتتميز بما يلي:

*ترتكز على مبدأ اقتصاديات الحجم، أي هناك توسيع قدرات الإنتاج لنحصل على تخفيض في تكلفة الوحدة الواحدة.

* القدرة على التفاوض: أي للمؤسسة متعاونين، فكلما كانت قدرة التفاوض عالية كلما أصبحت أقوى وهذا يؤثر على تكاليفها.

* المجموعات les groupes: وهي مجموعة من المؤسسات سواء كانت تجارية، صناعية أو مالية مرتبطة بعقد ملكية وعلى رأس هذه المجموعة شركة والتي تعتبر كحافظة holiday .

_ المؤسسات متعددة الجنسيات: وهي عبارة عن مؤسسات تتميز بالخصائص التالية:

* تزاول نشاطات تجارية وإنتاجية وتتواجد في بلدان متنوعة.

* على رأس كل نوع في بلد معين مواطن خاص مثلا: الفرع الفرنسي على رأسه فرنسي.

* على مستوى المقر الأصلي للمؤسسة مديرية عامة متكونة من أشخاص من مختلف الجنسيات.

* رأس مال المؤسسة موزع على المستوى العالمي.

المبحث الثالث: دور القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية:

تعتبر المؤسسة عنصر حيوي في الحياة الإقتصادية وخاصة في المناطق التي تتميز بطابعها الفلاحي لكونها تؤثر وتتأثر بها وتعتبر هذه المؤسسات ذات حلقة وصل والقطاع الفلاحي إذ أنها تكمله ولعل من أهمها المؤسسات الغذائية والمالية والتسويقية

المطلب الأول:المؤسسات الغذائية و القطاع الفلاحي:

تعتبر المؤسسات الغذائية نقطة أساسية في العملية الإنتاجية .إذ تهتم بتحويل المواد الزراعية من طابعها الخام (المواد الأولية)إلى مواد استهلاكية موجهة إلى السوق .وهي تعد جزء هاما من النظام الغذائي والتي تعمل على إبقاء المواد الغذائية مثل (صناعة الحبوب ومنتجاتها،وصناعة الألبان والزيوت والمشروبات الغازية) صالحة للإستعمال لمدة أطول ،بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف.

-العلاقة بين القطاع الفلاحي والمؤسسات الغذائية: ولعل من أبرز العلاقة التي تربط القطاع الفلاحي والمؤسسات الغذائية :

1-ارتباط المؤسسات الغذائية المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد وسيطية وغيره

2-غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن السلسلة الغذائية[1]

3-حفظ المواد الأولية الزراعية بالشكل الذي يسمح حمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها

4-تلعب دورا كبيرا في معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج و الإستهلاك حيث إن المنتجات الزراعية تتصف كثيرا بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها أو على مشتقاتها يتصف بالسنوية ،مما ينتج عنه نوع من الانقطاع في تلبية احتياجات المستهلكين ،لكن مع تطور الصناعة الغذائية أصبح هذا الشكل غير مطروح حيث تتولى المؤسسات المعنية بوضع كل السياسات الهادفة إلى ضمان إمداد الأسواق بالمواد الزراعية المطلوبة على مدار السنة وذلك من خلال أنظمة التخزين والتكييف المعروفة في ميدان الصناعة الغذائية.

تتأثر بعض المحاصيل الزراعية بالظروف المناخية ،فهي بين الزيادة والنقصان نتيجة تردي الظروف المناخية أو تعرض الموسم الزراعي لآفات معينة ،مما يجعل فرص إشباع رغبات المستهلكين شبه مستحيلة،

[1] -احمد مصنوعة ،**الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** ،الواقع والمأصول ،الملتقى الدولي التاسع حول /في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، شلف ،23-24 نوفمبر 2014 ، ص ص7-8

وهنا تتدخل الصناعة الغذائية لمعالجة هده المشكلة من خلال إدارة عمليات العرض عن طريق تسيير المخزون أو عن طريق اللجوء إلى الإستيراد...الخ من الإجراءات المتاحة للمؤسسات التي تنشط في هذا القطاع.

5-تساهم المؤسسات الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل،حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة،حيث تزداد عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بالنجاح وبالتالي تزداد أنشطة الجمع والنقل والتخزين للمحاصيل الزراعية ،كما تزداد أعمال الحفظ والتكييف المعالج لضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها الغذائية إلى حين الحاجة لها.

والجدول التالي يوضح العلاقة الموجودة بين عدد مناصب الشغل ومعدل نمو الإنتاج الفلاحي ابتدءا من سنة 2011إلى غاية 2006[1]

الجدول رقم (2/2): مؤشرات معدل نمو الانتاج الفلاحي وعدد مناصب الشغل من 2001الى 2006:

2006	2005	2004	2003	2002	2001
4.72	2.02	6.41	29	00.1	18.70
104323	132428	166.203	179.203	136499	171000

Source : rapport sur la situation

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ماليي :يشهد معدل نمو الانتاج الفلاحي انخفاضا من سنة 2001 إلى 2002 بقيمة قدرها 18.28 تلاها كذلك انخفاضا في عدد مناصب الشغل كذلك موافقة لنفس السنة بقيمة قدرها 7501 منصب شغل ..وخلال سنة 2003ارتفع معدل نمو الإنتاج الفلاحي بقيمة قدرها 28.99 صاحبه كذلك ارتفاع في مناصب الشغل من 2002 إلى 2003 بقيمة قدرها 157.92 منصب شغل ومن سنة 2003 إلى سنة 2004 عاد إلى الانخفاض بمقدار 22.59 وصاحبه كذلك انخفاض في عدد مناصب الشغل خلال السنة بمقدار 13088 منصب شغل[2] وفي سنة 2004 إلى غاية 2005 انخفض معدل نمو الإنتاج الفلاحي بنسبة 4.39 صاحبه كذلك انخفاض في عدد مناصب

[1] جلولي محمد،**القطاع الخاص والتنمية الفلاحية** ،رسالة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،جامعة ابن خلدون، تيارت ،سنة 2010-2011،ص55

[2] جلولي محمد،**القطاع الخاص والتنمية الفلاحية** ،مرجع سبق دكره،ص54

الشغل في نفس السنة إلى 337775 منصب شغل وفي سنة 2005 إلى 2006 شهد معدل نمو الإنتاج ارتفاع بقيمة مقدارها 2.69-أما عدد مناصب الشغل واصل الانخفاض بقيمة 28105 منصب شغل.

-نستنتج من تحليل الجدول أن هناك علاقة طردية بين مناصب الشغل ومعدل نمو الإنتاج الفلاحي يعني أنه كلما زاد معدل نمو الإنتاج الفلاحي زاد عدد مناصب الشغل باستثناء سنة 2005 ودلك نتيجة لظهور المكننة.

-يقوم التصنيع الزراعي بتحويل الخامات الزراعية التي لا يمكن استهلاكها على خالتها إلى منتجات لها قيمتها الغذائية مثل العصير واستخلاص الزيوت هنا البدور الزيتية وكذلك طحن الحبوب وصناعة الخبز[1]

-تعمل المؤسسات الغدائية على زيادة في دخل المزارعين واستقرارها ودلك نتيجة لتشجيعهم على الإنتاج للمواد الأولية والتي تحتاجها الصناعات وتربية الحيوانات ..وفي الأخير نستنتج أن قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بالدرجة الأولى بالقطاع الفلاحي ، والنهوض بهدا القطاع يجب أن يتم عن طريق تنمية القطاع الفلاحي بالرغم أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يشكل 80 من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،غير أن العدد بعيد عن تحقيق الإكتفاء الذاتي ودلك بسبب الإنتاج في القطاع الفلاحي

المطلب الثاني : العلاقة بين القطاع الفلاحي والمؤسسات المالية :

المؤسسات المالية وهي عبارة عن مؤسسة أعمال يتركز استثمارها الأساسي في حقوق مالية مثل الأسهم والسندات والقروض بدلا من الأموال الحقيقية مثل المباني والمعدات والمواد الخام وتقوم بتجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمستثمرين وتحويلها إلى سلع وأموال يمكن إقراضها للعملاء وتلعب المؤسسات المالية دورا هاما في القطاع الفلاحي، إد أنها تعتبر بمثابة الممول له سواء من الجانب المالي أو المعدات من آلات أو الإرشاد الفلاحي ومن أهم المؤسسات الداعمة للقطاع الفلاحي [2]

[1] احمد مصنوعة ،**الصناعات الغدائية كمدخل لتحقيق الأمن الغدائي في الجزائر الواقع والمأمول** ،مرجع سبق دكره، ص10

[2] أسامة عبد الخالق الأنصاري ،**إدارة البنوك التجارية والبنوك المالية** ،كلية التجارة ،جامعة القاهرة ،ص11

أولا: المؤسسات التمويلية للفلاح عينا:

تختص مثل هذه المؤسسات في تقديم قروض عينية للفلاح غالبا ما تكون هذه القروض موسمية متمثلة في تقديم مختلف المواد التي يكون الفلاح في حاجة إليها مثل الأدوية أو المواد البيطرية وغيرها...

ومثل هذه المؤسسات التي عرفتها الجزائر:

1- الشركة الزراعية للاحتياط SAP

2- التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات CAPCS.

وتقوم هذه المؤسسات بتقديم القروض بشكل عيني.

ثانيا: المؤسسات التي تمول نقدا:

وتتمثل هذه المؤسسات في مجموع المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، لأن الفلاح غالبا ما يكون في حاجة إلى أموال في شكل سيولة نقدية، يمكن إنفاقها حسب احتياجاته الخاصة بالعملية الإنتاجية أو حتى احتياجاته الخاصة الاستهلاكية.

وفي كثير من الدول نجد أن هناك بنوك متخصصة في التمويل الفلاحي، وذلك بهدف تشجيع الإنتاج الفلاحي وتكون هذه القروض المقدمة من طرف البنوك تنقسم إلى ثلاثة أقسام:[1]

1- قروض قصيرة المدى: أي القروض الموسمية لأنها تقدم بهدف الاستهلاك الموسمي.

2- القروض المتوسطة: وهي تختلف عن القروض الموسمية في فترة استيرادها، ويتم استيرادها من 3 إلى 5 سنوات وتكون خاصة ومتعلقة بالتجهيز الفلاحي.

3- القروض الطويلة: قروض يتم استيرادها إلى 25 سنة، تتمثل في الاستثمار في القطاع الفلاحي، مثل: غرس بساتين الأشجار المثمرة.[2]

[1]. حسن بلهور، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 176.

[2]. حسن بلهور، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الجزائر** ،مرجع سابق، ص 176.

المطلب الثالث: دور التسويق في القطاع الفلاحي:

نظرا للتطور الحاصل في اقتصادنا اليوم من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة، والذي أدى إلى ظهور التسويق الذي كان وليد هذه الأخيرة لماله من أهمية بالغة في كافة الميادين وضرورة وجودها في كافة المؤسسات ومن أبرز فروعه:

أولا: التسويق الفلاحي: الذي يضم كافة الأنشطة المختلفة لتحويل وتخزين ونقل المنتجات الفلاحية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي هو يسهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة وفرص التوظيف، وبالتالي فهو دالة في مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ويقوم بالوظائف التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة، التعاونيات الفلاحية ومجالس التسويق الحكومية.[1]

حيث يعتبر إهمال التسويق الزراعي أو الفلاحي والتوجه نحو الإنتاج فقط إهدار جزء كبير من الإنتاج الزراعي وبالتالي تقليص الأثر التنموي للاستثمارات في القطاع الإنتاجي.

ثانيا: تتلخص أهداف التسويق الزراعي فيما يلي:

1- ضمان الاستقلال الوطني ويتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنوع الإنتاج.

2- السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية، وتفعيل التسويق الزراعي وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكفاية عنصر العمل.

ومن الناحية التاريخية، فإن مجالس التسويق الحكومية، تعتبر من بين أهم أدوات السياسة التسويقية الزراعية والتي يعود تاريخ إنشائها إلى أزمة الكساد العالمية سنة 1929، حينما اعتبر الفشل التسويقي بمثابة العامل الرئيسي في وقوع الأزمة وتفاديا لتكرار وقوع مثل هذه الكوارث، فقد سنت بريطانيا قوانين لتنظيم التسويق الزراعي سنتي 1931 و 1933، حيث تم بمقتضاها إنشاء مجالس مهمتها السهر على عملية التسويق وبالنسبة للدول النامية تحاول الكثير منها فرض نظام تسويقي ذي قناة واحدة للإنتاج والمدخلات، حيث يقوم الفلاحون ببيع منتجاتهم إلى الوكالات الحكومية أو يتم تقييد التجارة التي يقوم بها هذا القطاع الخاص، وفي الجزائر تقوم بدعم جانب لبعض السلع الأساسية، بحيث تحافظ على سعر مقبول بغض النظر عن أسعارها في السوق العالمي، ولهذا فإن وجود قناة تسويق بالنسبة

[1]. رفعت لقوشة، **قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكاديمية**، القاهرة، 1998، ص 11.

للمدخلات الزراعية يصبح أمرا شائعا وواسع النطاق أين تقوم الوكالات الحكومية في العادة بتوزيع هذه المدخلات بأسعار مدعمة.[1]

وبالتالي فإذا أريد للتسويق الزراعي أن يصبح أداة لدعم القطاع الفلاحي لابد من الجهات المسئولة إعادة هيكلة النظام التسويقي بما يعود بالمنفعة على المنتج والمستهلك وبالتالي على البلد.[2]

[1]. فوزية غربي، الزراعة **الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي ةالتبعية**، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/ 2008، ص ص 89-90.

[2]. كيفه عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 3، 2012/ 2013، ص 57.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن كلا من المؤسسات الاقتصادية والقطاع الفلاحي، لعبا دورا هاما في تحريك عجلة التنمية لعلاقتها التكاملية، فكلاهما يؤثر ويتأثر في الآخرو تطور وتوسيع أحد منهما مرهونا بتطور القطاع الآخر،و نستنتج كذلك أن هذه المؤسسات الغذائية والمالية والتسويقية هي أكثر أهمية في القطاع الفلاحي.

الفصل الثالث

دراسة حالة ملبنة سيدي خالد

–ولاية تيارت–

تمهيد:

تعتبر ولاية تيارت من بين الولايات التي تتميز بالطابع الفلاحي حيث توجد بها أراضي زراعية و ثروة حيوانية هامة، غير أنها غير مستغلة بشكل جيد بحيث أنه لا يوجد مؤسسات مكملة للقطاع الفلاحي في الولاية بالدرجة الأولى كالصناعات الغذائية والتي تعمل على تعزيز دور القطاع الفلاحي وتدعيمه إما بشكل مباشر أو غير مباشر .وان كانت موجودة في قليلة ومن بين هذه المؤسسات المتواجدة في الولاية ملبنة سيدي خالد.

وسنقوم في هذا الفصل بالدراسة التطبيقية للموضوع ، إذ يتم من خلاله إسقاط الدراسة النظرية على حالة ملبنة سيدي خالد، ومن أجل تقديم الموضوع بطريقة نموذجية قسمت هذا الفصل إلي مبحثين وكل مبحث به مطلبين :

خصص المبحث الأول منها لتقديم المؤسسة والتعريف بهياكلها والصعوبات التي تعيقها والحلول الموافقة لها ، أمّا المبحث الثاني تمحور حول الإصلاحات والأفاق المستقبلية للملبنة ومساهمة القطاع الفلاحي فيه.

المبحث الأول: تعريف الملبنة والمعيقات التي تواجهها وحلولها:

ملينة سيدي خالد تيارت فرع المجمع الوطني لإنتاج الحليب تابعة إلى ديوان يسمى« GROUPE FILIALE GIPLAIT » مختصة في إنتاج الحليب المبستر ومشتقاته.

المطلب الأول: تقديم الملبنة

1_الموقع الجغرافي:

تقع الوحدة ضمن المخطط المعتمد للاستعمالات الصناعية بحي" المنطقة الصناعية زعرورة"، التي تضم عدة مؤسسات وشركات، مثل شركة إنتاج الورق، شركة القالب، نفطال وسونطراك... وهي تقع جنوب شرق الولاية، تبعد عن المقدر بـــ 6كلم، تقع على الخط الرابط بين ولاية تيارت وولاية معسكر وسعيدة، وهذا الموقع الاستراتيجي الهام، ساعدها على التزود بالماء، الغاز والكهرباء، وعلى كسب حيوية كبيرة فيما يخص تسويق المنتوجات من الناحية المحلية أو الجهوية .

2_المساحة:

تبلغ مساحة المؤسسة بحوالي 8.17 هكتار منها 9240 م^2 مبنية و الباقي غير مستعمل.

المساحة المستعملة: تبلغ حوالي 9240م^2

المساحة غير مستعملة :تبلغ حوالي 72460م^2

3_رأس المال:

يقدر رأس مال المؤسسة سنة 1997 م ب 130.000.000 دج ليتطور ويصل سنة 2007 م إلى 519.770.000 دج ومنذ سنة 1997 م أصبح المجمع الوطني لمنتوجات الحليب هو القابض الأساسي للرأس المال الكلي (تابعة للدولة 100%).

4_الموارد البشرية :

تعتبر اليد العاملة الركيزة الأساسية للمؤسسة، إذ أنها تساهم في تطوير عملية الإنتاج و التحكم فيه، وتعمل على إعطاء حيوية اقتصادية محلية و جهوية للمؤسسة لمواجهة الطلب بجودة ونوعية عالية. و عليه تضم ملبنة سيدي خالد–تيارت– حوالي 157 عامل موزعين إلى العمال التنفيذيين وإطارات.

5_**وسائل النقل:** تتوفر المؤسسة على نوعين من وسائل النقل:

– وسائل نقل ملك للمؤسسة: وتتمثل في شاحنات مكيفة بأجهزة التبريد، تعمل على نقل[1] الحليب ومشتقاته من المؤسسة وتوزيعه على التجار بمختلف أنواعهم، وعددها يقدر ب 11 شاحنة[2] بأنواع مختلفة من النوع الثقيل والخفيف، حيث نجد:... Sonacom, Haundai, JAC بالإضافة إلى عدد من السيارات التي تستعملها المؤسسة في مختلف الوظائف كجمع الفواتير أو إيصالها، و الأمر بالمهمات، وتقدر ب 3 سيارات.

ب – وسائل نقل ملك لغير المؤسسة: وتتمثل في مختلف السيارات المجهزة بالحاويات التي تعمل على جمع حليب الأبقار والألبان من مختلف المزارع، ليتم إعادة تلقيحه واستخلاص الزبدة منه، بحيث أن أصحاب هذه السيارات يتلقون أجورهم من الفرع الأساسي التابعة له المؤسسة، بعد تقديم الوثائق التي تثبت الكمية التي تلقتها المؤسسة.

6_**تجهيزات الإنتاج:**

نظرا لتعدد منتجات المؤسسة، ونظرا لان المنتوج المقدم للمستهلك سريع التسمم وقصير مدة الصلاحية، والذي في معظمه يكون موجه لفئة الأطفال والرضع بالدرجة الأولى، فان ذلك يتطلب تكنولوجيا عالية فيما يخص النظافة والتلقيح وطريقة التعليب، حتى يقدم المنتوج في أحسن صورة، لضمان سلامة المستهلك، وهذا لا يكون إلا بأجهزة جد متطورة .

7_**أنواع المنتجات:**

ملبنة سيدي خالد تيارت فرع"giplait"، متخصصة في إنتاج مادة الحليب ومشتقاته، ا

ا – حليب مبستر:معبأ في أكياس بحجم 1 ل وهو مزيج بين الماء الساخن ومسحوق الغبرة "البودرة".

ب–حليب البقر:ويعتبر بالنسبة للمؤسسة مادة أولية لأنها تقوم باقتنائه من المزارعين وهي تخضعه إلى عمليتين:

- ✓ البسترة: وهي تعقيم الحليب المستورد للقضاء على جميع الجراثيم.
- ✓ استخلاص المارغرين منه.

[1] معلومات مقدمة من طرف الملبنة

[2] معلومات مقدمة من طرف قسم الانتاج

✓ تعبئه في أكياس بحجم 1 ل.

ج–الرايب: منتوج جديد وهو عبارة عن حليب مقطع.

د–اللبن: يتم إنتاجه بنفس طريقة إنتاج الحليب المبستر، غير انه يتم إخضاعه لآلات أخرى متخصصة في عملية تخثير ثم تعبئته في أكياس من حجم 1 ل.

ه–المارغرين(الزبدة):يوجد نوعين من حيث مصدر الصنع:

✓مارغرين تنتج على أساس مواد دسمة حيوانية وهي المستخلصة من الحليب الطبيعي المستورد.

✓مارغرين تنتج على أساس مواد دسمة نباتية.

وهذا المنتوج متوفر بأوزان مختلفة:بوزن 250غ، 500غ قطع، 500 علب.

أما المنتجات الأخرى ونقصد بها (ياوورت، جبن طري، قشدة تحلية " creemdisser")، فان المؤسسة توقفت عن إنتاجها بتوجيهات من الوصي، وهذا لارتفاع المادة الأولية، غير ان الآلات المتخصصة في صنعها لا تزال موجودة لدى المؤسسة.

الشكل (1– 3) –الهيكل التنظيمي لملبنة سيدي خالد – تيارت –

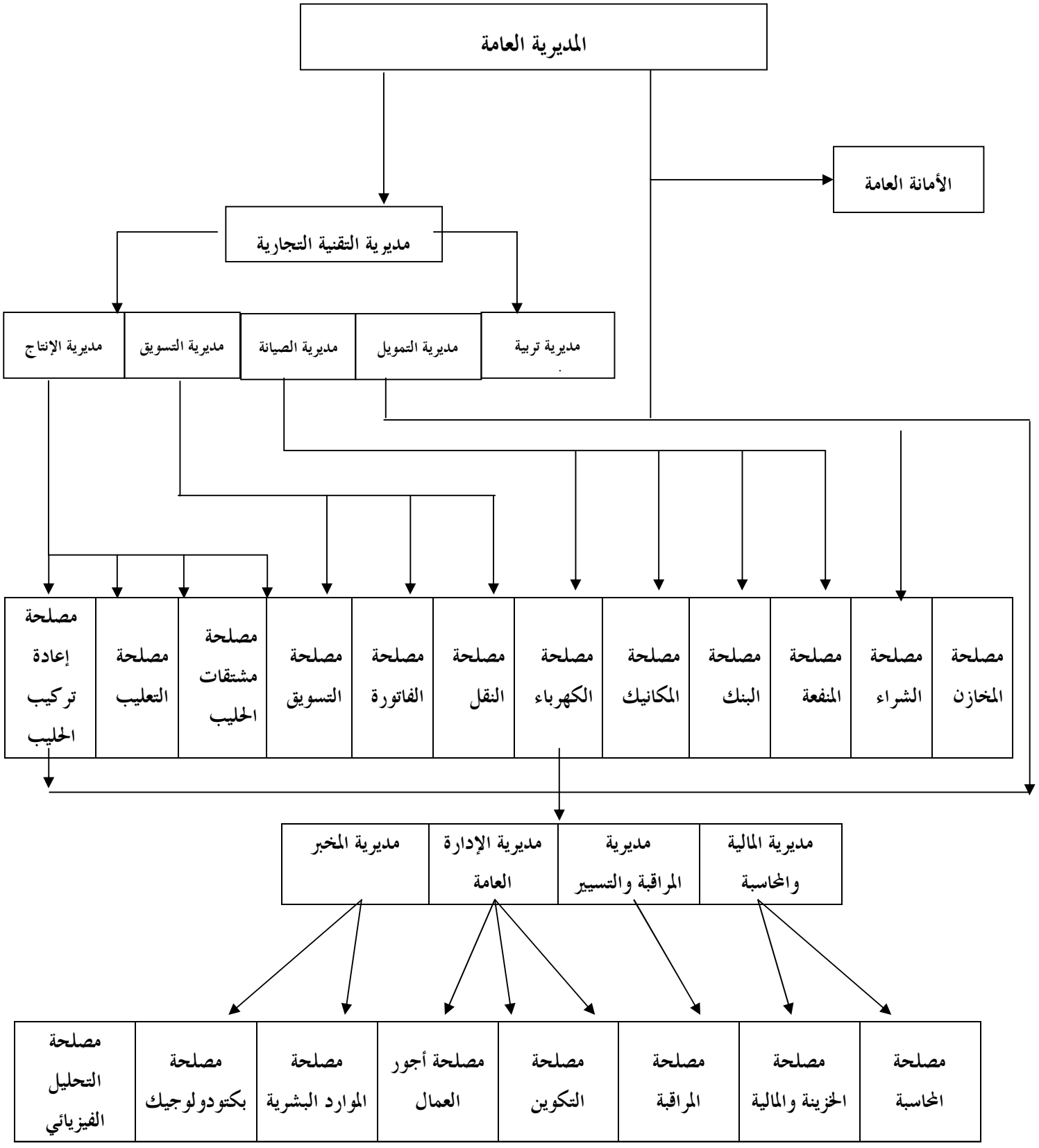

المصدر: معطيات من ملبنة ولاية تيات

9_التوزيع:

تكمن هذه الوظيفة في إمداد الزبائن بكل أنواع المنتجات التي يطلبها بحيث:

- كل زبون له قطاع خاص به في عملية التوزيع.

- احترام المناطق الجغرافية الخاصة به.

- الملبنة تتحصل على مسؤولية في توزيع الحليب ذات الجودة العالية وذلك حسب المقاييس المعترف بها.

- الزبائن خارج ولاية تيارت لهم تخفيض بنسبة 1% مثلا يأخذ المشتري 100 كيس حليب بثمن 99 كيس.

منافذ التوزيع:

يوجد نوعان من الزبائن تتعامل معهم الوحدة، فهناك داخل القطاع بحيث يكون النقل على عاتقهم وهم تجار الجملة، أما خارجه فالوحدة توفر لهم الشاحنات المكيفة بأجهزة التبريد لنقل المشتريات وهم تجار التجزئة. وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد في سياستها التوزيعية على تجارة التجزئة وتجارة الجملة.

قنوات التوزيع

الشكل (2-3): يوضح طرق التوزيع

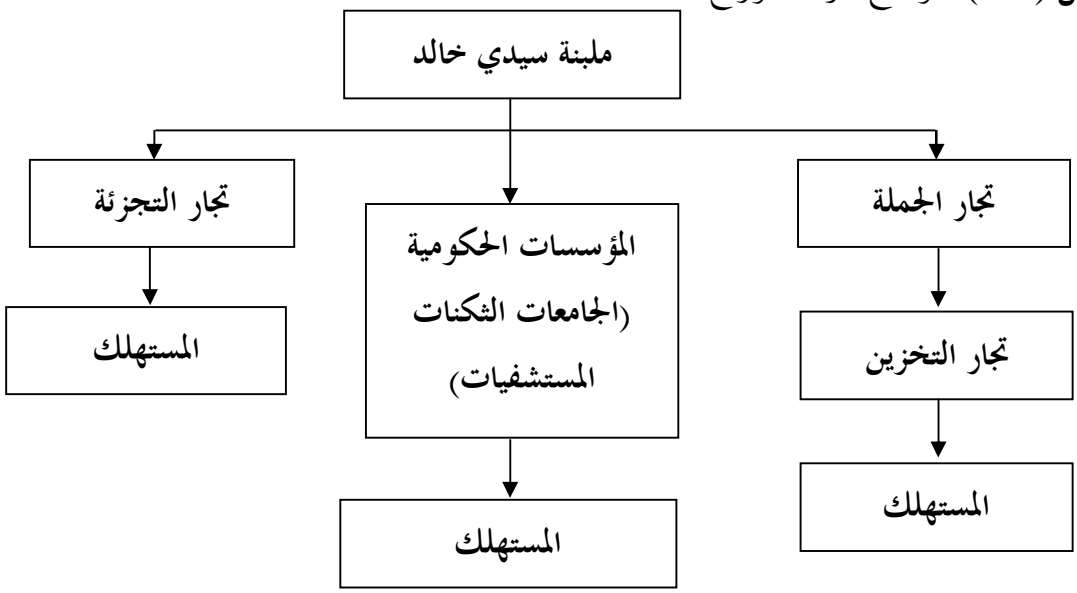

المصدر: قسم التسويق، ملبنة ولاية تيارت

الشيء الذي يمكن الإشارة إليه هو أن المؤسسة تعتمد بالدرجة الأولى على تجارة التجزئة فهي تنتج مواد ذات الاستهلاك الواسع.

إجراءات البيع:

تتم عملية البيع وفق إجراءات ملزم كل طرف باحترامها وعدم تجاوزها:

- إعداد بطاقة الزبون بواسطة مجموعة من الوثائق (لا يهم وجود السجل التجاري).

-الزبون يأخذ المبيعات حسب وثيقة التوزيع الممضاة من طرف رئيس الرصيف.

- دفع قيمة الفاتورة واحدة تلوى الأخرى.

- في مكتب التعبئة الزبون يكون جاهلا للتعبئة الخاصة به يتم وضع المنتجات (الحليب، اللبن، الرايب) في الصناديق الخاصة بها أما مشتقاته فتسوق بعلب خاصة بها.

عند موافقة الزبون على هذه البنود يتم إدراجه من ضمن المتعامل معهم، بحيث تقوم الملبنة بتوجيههم إلى مختلف أنحاء الولاية.

المطلب الثاني: الموعوبات التي تعيق المؤسسة المختصة في إنتاج الحليب وحلولها

أولا: موعوقات:

1- مع استمرار التطور التكنولوجي أصبح من الممكن تكثيف عملية الإنتاج بحيث تفوق كمية الطلب المحلية و هنا يظهر مشكل أمام المؤسسة و هي عملية التوزيع و التخلص من المخزون.

2-دخلت الملبنة منافسة قوية بسبب ظهور القطاع الخاص مما جعلها تتأخر في عملية بيع منتجاتها

خاصة وان المؤسسات الخاصة تتميز ب تطور التكنولوجي لوسائل الإنتاج (الآلات و المعدات) وهذا عكسها لأنها تحتوي على وسائل جد قديمة بالإضافة إلى عدم اهتمام ي لسائل الإنتاج فيها وهذا اذا بها إلى التحول من فلسفة التفكير في الإنتاجية إلى التوجه نحو البيع.

3-إن عملية استيراد المواد الأولية عملية ضرورية خاصة غبرة الحليب و المواد الدسمة والأغلفة و تعتبر هذه العناصر أساسية في تكوين الحليب ، والملبنة تعاني من تأخر في وصول المواد في وقتها يجعلها تشهد:

انقطاع في عملية الإنتاج و كما نعلم أن نسبة استيراد هذه المواد بلغت 90 % وطنيا و بتالي الوحدة ليس لها الخيار بين الاستيراد و عدمه خاصة في حالة انعدام مصانع متخصصة في إنتاجها على مستوى التراب الوطني و حتى المغاربي .

4–إن ملبنة سيدي خالد تعاني من مشكل و هو في الحقيقة مشكل على المستوى الوطني تعاني منه جميع المؤسسات التابعة للديوان الوطني للحليب و هو عدم وجود فنيين مختصين في

قطاع صيانة الأجهزة الخاصة بالإنتاج الحليب و مشتقاته و كذلك عدم توفر قطع الغيار و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن هذه الأجهزة أصلا مستوردة من الخارج .

5– انقطاع المياه والتيار الكهربائي مما يؤدي إلى تأخر في الإنتاج أو إلى فساد المنتوج لتعطل مكيفات التبريد.

6 –الأجور تستحوذ على النسبة الأكبر للمؤسسة.

7–انقطاع الاجتماع التقني الأسبوعي الذي كان يحضره عضو من مديرية الإنتاج، عضو من مديرية المراقبة، عضو من الأمن، عضو من الولاية ، من اجل دراسة النقائص وكذا صيانة الآلات و إيجاد الحلول الممكنة لضمان السير الحسن داخل الوحدة.

8–نقص التشجيعات فيما يخص الاستثمارات من طرف الجهات الوصية.

9–حوادث العمل مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الوقوع في اضطرابات كالتأخر في عملية البيع. وتأخر العمال عن وقت عملهم يؤدي إلى نقص كمية كبيرة من المبيعات خاصة وان الحليب يكون الطلب عليه بنسبة كبيرة في الصباح.

10–نقص في الإعلان خاصة الوسائل المرئية والسمعية.

11–الوحدة لا تقوم بدراسة أسواقها بل تستقبل الآراء عن طريق الاتصالات الهاتفية والفاكس وهذا لايكفي لمعرفة تفضيلات ورغبات المستهلكين ولا الكميات التي يريدونها

12–عدم اهتمام المسيرين بالوحدة كون أنها مؤسسة عمومية فهي تخضع للنهب والس

سعر الحليب محدد من طرف الدولة فالمؤسسة لا تستطيع أن تستعمل أسلوب تخفيض الأسعار بل مجرد تخفيض طفيف يؤدي إلى خسارة .

13–بعد الوحدة عن مقر سكنى العمال مما يؤدي إلى التأخر عن وقت العمل أو التغيب.

14–مشكلة نقص المياه أو انعدامها وهذا يؤدي إلى تمويل الوحدة بالمياه من طرف الخواص مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف و عدم التأكد من صلاحية المياه

15–نقص التشجيعات من طرف الجهة الوصية، فهي لا تدعم أي فكرة جديدة أو ابتكار يعود بالمنفعة على الوحدة للرفع من مكانتها في السوق فمثلا حليب البقر رفضت الجهات الوصية تمويل الوحدة بقطيع من الأبقار لتغطية النقص الموجود خاصة بعدما أصبح القطاع الخاص يتقاسمون حليب المزارعين مع الملبنة.

16–سياسة البيع بأجل تؤدي إلى إتاحة الفرصة للزبائن في التماطل في التسديد.

ثانيا– بعض الحلول للمعوقات التي تواجه الملبنة:

و لتفادي المشاكل المذكورة سابقا ارتأت الملبنة اقتراح الحلول التالية للحد من هذه المشاكل :

1–تتم عملية التوزيع على أكمل وجه تم استخدام عدة أنشطة تساعد في عملية البيع كالإعلام و المهارة التي يتصف بها رجل البيع لتلبية حاجة المستهلك.

2–التخلص من المنافسة حولت الملبنة العمل في ظل تميز متوجاتها على السلع الأخرى وذلك باستخدام عدة أساليب منها : نشاط الترويج لإظهار مميزات المنتج بعد استعماله أو ملامح أخرى يصعب على المستهلك مقارنتها و ملاحظة الفروق بينها على مستوى العلامات المتاحة في السوق

3–تفادي النقص في المواد الأولية أصبحت تضخم حجم الطلابيات و تعمل على تخزينها.

4– محاولة غرس ثقافة الجودة، وخلق قيم تقود المؤسسة نحو تحقيق الأفضل.

المبحث الثاني: أفاق الملبنة ومساهمة القطاع الفلاحي فيها

المطلب الأول : الأفاق المستقبلية للملبنة:

1_بعد التطور الملحوظ الذي شهدته الملبنة خاصة في السنتين الأخيرتين قررت إضافة بعض المنتجات الجديدة كإنتاج قشدة اللبن و التنويع في الياغورت و هكذا تجلب المستهلك و تكسب زبائن جدد. ويجعلها تشهد توسعا في حجمها وتزيد في عدد العمال ولعل من أهم الايجابيات في ذلك هو زيادة موردي المواد الأولية وخاصة المزارعين وذلك من خلال اقتناء مادة الحليب وهذا ما يجعل المؤسسة تخدم قطاع الفلاحة وتكون بمثابة سوق للمنتجات الفلاحية .

2_ إن المؤسسة الاقتصادية تتجه اليوم نحو المستهلك الذي أصبح له الخيار بين الجودة والشكل، السعر، النوعية و هذا نتيجة تحديد التبادلات التجارية و إزالة القيود عن التجارة كما أن إرضاء الزبون لا يتوقف عند حدود التجهيزات أو تكوين العمال و إنما يصل إلى أبعد من ذلك.

المطلب الثاني:مساهمة القطاع الفلاحي في الملبنة:

تقوم المؤسسة بمعاينة الحليب المتحصل عليه من طرف الفلاحين وتقبله تحت شروط معلومة لدى المؤسسة والفلاح حيث انه يجب ان تكون :

_تركيز المادة الدسمة (matiaer grase) المتواجدة في الحليب لا تتجاوز MG= 34

واذا تجاوزت ذلك يتم رفضه لانه يعني ان الحليب ذو جودة منخفضة .[1]

_[2]ان تكون درجة الحموضة (acidité) المتواجدة في الحليب ph.=18

_أن تكون كثافة الحليب DENSITE= 10298.

_أن تكون درجة حرارة الحليب (temperature)C° T=9 .

-أما فيما يخص غبرة الحليب والتي تعتبر كذلك مادة أولية لدى المؤسسة التي تحصل عليها من طرف المجمع الوطني للحليب ومشتقاته .فتستورد نوعين من البودرة:- بودرة تركيز مادتها الدسمة هي: MG=%26.

[1] معلومات مقدمة من طرف الملبنة

[2] معلومات مقدمة من قسم المحاسبة

وبودرة مادتها الدسمة:0=MG%.

حيث يتم المزج بين النوعين في العلبة الواحدة من الحليب بحيث :

في اللتر الواحد من الحليب يتم مزج 45 G من البودرة بتركيز 0%و 57G من البودرة بتركيز 26%

وفيما الجدول التالي سنعرض كمية الحليب المستوردة من عند الفلاحين ل 26مجمع من شهر جانفي 2016على التوالي وكمية البودرة المستوردة من طرف المجمع الوطني للحليب ومشتقاته لشهر جانفي 2016.

الجدول (3– 3) : الحليب الطازج المقدم من طرف جامعي الحليب باللتر لشهر جانفي 2016 :

مجمعي الحليب	الحليب **1**/ل
مجمع 1	22314
مجمع 2	16868
مجمع 3	35249
مجمع 4	25518
مجمع 5	7579
مجمع 6	15661
مجمع 7	9457
مجمع 8	29883
مجمع 9	37841
مجمع 10	25318
مجمع 11	24085
مجمع 12	20587
مجمع 13	12453
مجمع 14	32764
مجمع 15	26681
مجمع 16	16975
مجمع 17	13890
مجمع 18	14021
مجمع 19	1561
مجمع 20	9755
مجمع 21	39019
مجمع 22	518108
مجمع 23	29258
مجمع 24	17673
مجمع 25	9906
مجمع 26	12547
المجموع	**11245**

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات من الملبنة

الجدول(4–3): كمية بودرة الحليب المستوردة من طرف المجمع الوطني للحليب ومشتقاته لشهر جانفي 2016

البودرة ذات تركيز المادة الدسمة :

تركيز المادة الدسمة	%0	%26
كمية البودرة /طن	789810	214715

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف مصلحة الانتاج.

من اجل ان نتمكن من مقارنة الحليب الطازج وحليب البودرة يجب علينا اولا معرفة كم من البودرة لانتاج اللتر من الحليب ومن ثم نستطيع معرفة كمية البودرة المستوردة كم من لتر من الحليب نتحصل عليها من خلالها وهذا من اجل نستطيع مقارنة مدخلات نسبة الحليب المتحصل عليها من جامعي الحاليب ونسبة الحليب من البودرة نقوم بالعمليات التالية :[1]

_لدينا كل:

1لتر ← 45غ من 0 %

1لتر ← 57غ من 26%

_نقوم بحساب كم لتر من الحليب نتحصل عليه من كمية البودرة في الجدول أعلاه نقوم أولا بالتحويل من الطن للغرام.

1ل ⟶ 102غ

س ⟶ 260045×10^6غ

س =2549460784 لتر حليب[2]

نلاحظ أن كمية الحليب البقر اقل أضعاف المرات من كمية الحليب المتحصل عليها من البودرة وهذا يعني إن مساهمة القطاع الفلاحي من خلال تزويد المؤسسة بالمادة الأولية مقارنة مع البودرة المستوردة قليل جدا .

[1] . معلومات مقدمة من طرف المخبر.

[2] معلومات مقدمة من قسم الانتاج

أما فيما يخص الإنتاج فهو كالتالي:

الجدول التالي يوضح كمية الإنتاج لشهر جانفي 2016 كل من الحليب بنوعيه و الرايب والزبدة واللبن:

الجدول رقم (5–3):الإنتاج لشهر جانفي 2016 للحليب والزبدة واللبن:

المنتج	حليب مبستر	حليب البقر	اللبن	رايب	زبدة
الكمية	2669200ل	193206ل	58860ل	44040ل	15045كغ

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف مصلحة الانتاج.

الملاحظة:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن كمية إنتاج الحليب المبستر 2669200 لتر اكبر من كمية حليب البقر مع اللبن والرايب 296106 لتر أي اكبر تقريبا تسعة مرات وهذا يعني أن مساهمة الحليب البقر في نسبة الإنتاج قليلة مقارنة ب الحليب المبستر.

الاستنتاج:

نستنتج من الجدولين السابقين إن المؤسسة اعتمدت بشكل أساسي على البودرة لصنع الحليب و بشكل مكثف وذلك لقلة حصولها على حليب البقر والذي تعتمد علية في إنتاجها للزبدة واللبن والرايب وبتالي قلة إنتاجها لهذه المواد راجع إلى قلة حصولها على حليب البقر وهذا يعني أن القطاع الفلاحي غير قادر على تزويد المؤسسة بالمادة الأولية (الحليب) لدرجة تمنعها من استراد البودرة أي أن القطاع الفلاحي لا يغطي احتياجات المؤسسة.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع إن للقطاع ألفلاحي دورا هاما في المؤسسات الاقتصادية وخاصة الغذائية منها فهو يؤثر ويتأثر بها بشكل مباشر بحيث أن القطاع الفلاحي يزود المؤسسة بالمادة الأولية وعندما تكون مساهمة هذه الأخيرة ضئيلة تلجا المؤسسة إلى الاستيراد بطبيعة الحال وذلك للمحافظة على سقف الإنتاج وفي مؤسسة سيدي خالد نسبة مساهمة القطاع الفلاحي فيها قليل بالرغم من التسهيلات ودعم الدولة للفلاحين في القطاع وخاصة مادة الحليب إلى أنها مازالت تقريبا معظم المؤسسات تستورد مادة البودرة ولان هذا النوع المؤسسات يكمل القطاع الفلاحي ويعمل على تصريف منتجاته يتوجب على الدولة الاهتمام بالقطاع الفلاحي لكي لا تقف عجلة التصنيع ونواجه الانقطاع المفاجئ فيه بسبب الاستيراد توفير المادة الأولية يمكن من تجنب حدوث انقطاعات في عملية الإنتاج ويشجع على زيادة إقامة مثل هذه الصناعات وبالتالي زيادة مناصب العمل والتقليل من البطالة وبالتالي نشهد نمو اقتصادي تدريجي والذي يقودنا نحو التنمية.

خاتمة

خاتمة

إن التنمية هدف تحاول الكثير من اقتصاديات الدول تحقيقها بالاعتماد على مجموعة من المزايا والإمكانيات التي تتميز بها بعض الدول ،إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي سارعت في وضع برامج تنموية في المجال الفلاحي لما لها من إمكانيات يخول لها الاعتماد على هذا القطاع الحيوي للوصول إلى الهدف المراد تحقيقه ، وذلك من خلال دعم القطاعات الأخرى المكملة للقطاع الفلاحي بحيث يوضح لنا تاريخ الإصلاحات الاقتصادية التي مست الجانب الفلاحي في الجزائر والمطبقة غداة الاستقلال المكانة التي تحتلها الفلاحة في برامج التنمية التي سطرتها الدولة ،والدور الفعال الذي يلعبه القطاع الفلاحي في القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا ما نتناوله في دراسة الموضوع (مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر) وبطرح الإشكالية ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ؟

اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها للتحقق من صحة الفرضيات التي طرحناها لحل الإشكالية الرئيسية وذلك على النحو التالي:

تم قبول الفرضية الأولى بمعنى إن القطاع الفلاحي يلعب دورا فعالا في المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال السياسات والبرامج التي سطرتها الدولة بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق فرص العمل وزيادة في الناتج الداخلي الخام .

أما الفرضية الثانية فمن خلالها استخلصنا إن للفلاحة في الجزائر مكانة هامة وذلك بفضل الإمكانيات التي تزخر بها في هذا المجال إلى أنها غير مستغلة أو مهدرة أو مستغلة بشكل غير فعال.

وأخيرا تم قبول الفرضية الثالثة على انه توجد علاقة كبيرة وتكاملية المؤسسات الاقتصادية والفلاحة والاقتصاد عامة حيث إن التنمية في المجال الفلاحي يدفع بالمؤسسات الاقتصادية إلى التطور و التوسع والنجاح وبالتالي القضاء على البطالة وزيادة الإنتاج وتحقيق الاستقلالية وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية.

خاتمة

نتائج الدراسة :

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل في:

-الدور الفعال للقطاع الفلاحي في دعم المؤسسات الاقتصادية بحيث يعمل على زيادة فرص العمل وزيادة في الإنتاج وتحقيق قيمة مضافة .

-أثبتت التجارب التنموية في العالم إن النمو التي يعتمد في بدايته على القطاع الفلاحي هي أنجع في تحقيق الأهداف ودفع عجلة التنمية في البلدان ،وذلك لاستعبدها لليد العاملة واستخدام الموارد المحلية ومساهمتها في التنوع الصناعي .

-لجأت العديد من البلدان النامية بعد حصولها على استقلالها وخاصة الجزائر إلى الاعتماد على نموذج تنموي يعتمد على تنمية القطاع الفلاحي و الاهتمام بالمؤسسات للتمكن من تجاوز سلسلة التخلف الذي أوجده الاستعمار .

- إن غياب المؤسسات الاقتصادية المكملة للقطاع الفلاحي يجعل إنتاجيته توجه مباشرة إلى السوق وهذا ما يؤدي إلى خسائر مثل التلف إن لم يتم استهلاكها قبل تلفها ،ولهذا تعتبر المؤسسات الاقتصادية ضرورة للزيادة في عمر المنتجات الفلاحية .

التوصيات:

-رسم سياسات واطر التعاون بين والتنسيق بين مؤسسات البحث و الإرشاد الزراعي.

-دعم القطاع الفلاحي وتشديد الرقابة عليه وخاصة الدعم بالآلات والتكنولوجيا المتطورة التي تساهم في الإنتاجية العالية .

-تكوين الفلاحين وتوجيههم.

-القيام بحملات تحسيسية لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

-مراقبة القروض المقدمة للفلاحين وطرق استعمالها.

-التنسيق بين الغرف الفلاحية ومديرية الفلاحة والفلاحين.

-محاولة دعم الفلاحين في شتى المجالات.

خاتمة

آفاق البحث:

تبعا للنتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة تثار إمامنا تساؤلات وإشكاليات أخرى مرتبطة بالموضوع لم يتم التطرق إليها نلجأ لذكرها لتكون بحوث مستقبلية وذلك لأهميتها النظرية والتطبيقية نذكر منها :

الاهتمام بالزراعة الصحراوية واستخدام أساليب تكنولوجية فيها للتمكن من الاستفادة منها كاستخدام الرش المحوري وغيره من عتاد فلاحي نظرا لقدرتها على المساهمة في تحقيق القيمة المضافة .

استصلاح الأراضي الزراعية واستغلالها بشكل فعال والتنويع في المحاصيل الزراعية من اجل تفادي تراكم الإنتاج وعدم القدرة على تصريفه.

وفي الأخير نأمل إن تكون هذه الدراسة شكلت لبنة إضافية في حقل المعارف العلمية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- باللغة العربية:

- احمد مصنوعة ،الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ،الواقع والمأصول ،الملتقى الدولي التاسع حول /في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، شلف ،23-24 نوفمبر 2014 ، ص ص7-8

- أسامة عبد الخالق الأنصاري ،إدارة البنوك التجارية والبنوك المالية ،كلية التجارة ،جامعة القاهرة، ص11

- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث العد 2/ 2003، جامعة الجزائر، ص 108.

- بن علي الياس، فعالية الإدارة المالية في الاقتصادية، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2012/2011، ص 04.

- بن صحراوي سارة، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2014/ 2015، ص ص 49-50.

- بيدي مدني، دور الاعتماد الإيجاري في التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجيستر العلوم الاقتصادية والتسبير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/ 2009، ص 6.

- جدو قادة، التخصيص المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011- 2012، ص ص 4-5.

- جلولي محمد، القطاع الخاص والتنمية الفلاحية، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ت ابن خلدون تيارت، 2010/ 2011، ص 45.

- حسن بلهور، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 176.

- رابح زبيري، تمزيل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1987/ 1988، ص 21.

- رفعت لقوشة، قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998، ص 11.

- سفيان عبير انتصار، الدعم الحكومي وآثاره على التنمية الفلاحية، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2014/2013، ص 39.

- عمر شعبان، تشكل أسعار المنتجات الفلاحية، رسالة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988/ 1989، ص 96.

- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 1993، ص 10.[1]

- عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 299.

- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجيستر، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص ص17 19.

- عابد شريط، مجلة الخلدونية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 01، 2012، ص 08.

- عقال عبد الحكيم، البحث عن الأمثلة لمردودرية الإنتاج في القطاع الزراعي، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة الجزائر 3، 2014/2011، ص 23.

- علي عبد الرحمن علي، الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، المجلة المصرية للتخطيط، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2002، ص ص 261،262.

- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/ 2008، ص ص 52/ 53.

- قموز سيد أحمد، التأمين الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق، رسالة ماجيستر علوم اقتصادية وتجارية وتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2015/2014، ص 30.

- قصير عائشة، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية، شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/ 2012، ص2 9. .

- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، رسالة ماجيستر، العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 113.

- وهراني وهيبة، أثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014/ 2015، ص 08.

- هادف عبد الله، واقع تسويق المنتوج الفلاحي في الجزائر، رسالة ماستر، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2012/2011، ص ص 04/ 05.

- هلا محمد غسان قصقص، ابن العوام وكتاب الفلاحة ،2013/04/23، ص ص 07-08.

2- باللغة الفرنسية

- Economie d'entreprise, Janine Mayer, Edition od, 1985, www. Onefd.edu.dz

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1–1)	تطور العمالة الزراعية ونسبتها إلى العمالة الإجمالية خلال الفترة 1987_2009.	31
(2–2)	مؤشرات معدل نمو الانتاج الفلاحي وعدد مناصب الشغل من 2001الى 2006	44
(3–3)	الحليب الطازج المقدم من طرف جامعي الحليب باللتر لشهر جانفي 2016	62
(3–4)	كمية بودرة الحليب المستوردة من طرف المجمع الوطني للحليب ومشتقاته لشهر جانفي 2016	63
(3–5)	الإنتاج لشهر جانفي 2016 للحليب والزبدة واللبن	64

2. قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(3–1)	الهيكل التنظيمي لملبنة سيدي خالد – تيارت –	55
(3–2)	طرق التوزيع	56

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	الصفحة
وثيقة تحليل الحليب	01
فاتورة وصل التسليم	02
وصل دفع النقود	03
وصل التحويل	04

الملاحق

ملخص

إن للقطاع الفلاحي دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية كونه من القطاعات الأساسية والضرورية ولقد سعت اغلب البلدان المتقدمة عامة والجزائر خاصة إلي وضع سياسات وبرامج من اجل النهوض بهذا القطاع كونه مكمل للعديد من القطاعات الأخرى ،ومن وخلال هذه الدراسة أردنا معرفة دور القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ومختلف السياسات التي وضعتها الجزائر في دعم هذا القطاع وتطويره كما أوضحنا في الدراسة التطبيقية الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في الملبنة بولاية تيارت.

Résumé

Le secteur agricole est un déterminant important dans la réalisation du développement économique étant l'un des secteurs clés et nécessaires ; la plupart des pays développés en général et en Algérie en particulier misent en point des stratégies et des programmes pour la promotion de ce secteur comme un complément à des nombreux autres secteurs, et à travers cette étude, nous avons voulu connaître le rôle du secteur agricole dans les institutions et les différents stratégies économiques en Algérie qui ont mets pour soutenir et développer ce secteur ,comme on a expliquer dans l étude de l application du rôle joué par le secteur agricole dans la laiterie de la wilaya de Tiaret.